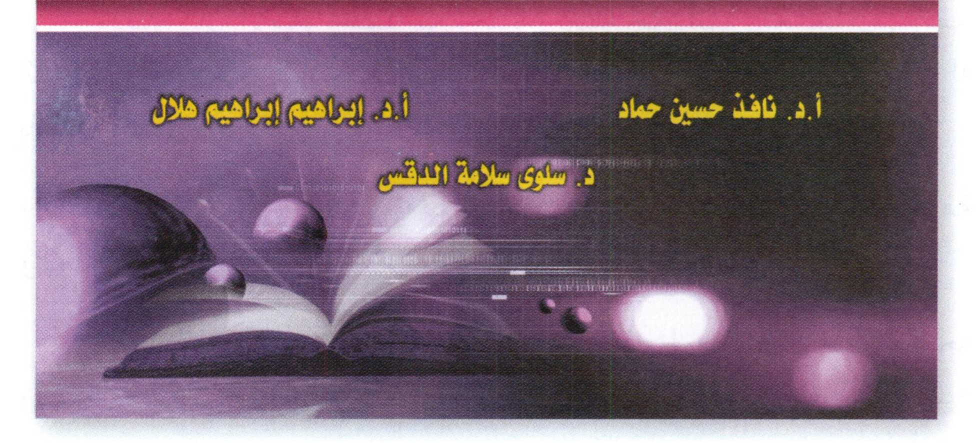


بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، **وبعد:**

فإنّ التمييز بين عدول رواة الأحاديث وثقاتهم من أهل الحفظ والتثبت والإتقان، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ ممن اختلَّ ضبطهم أو الكذب والفسق والبدعة من غير العدول، مما يعرف بعلم نقد الرجال أو علم الجرح والتعديل، من أهم علوم الحديث وأخطرها، لِذا نرَى أنَّهُ لم يتصدَّ لهذا العِلمِ إلاّ جهابذة العُلماء، فلا يُمكنُ لغيرِهم أنْ يخوضوا فيهِ، فهم الذين توفرَت فيهم الأَهليةُ الكامِلةُ في فحص الرواة، والبحث عن أحوالهم، والحكم عليهم، وبالتالي الحُكم على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً على ضوء معرفتهم بأحوالِ رواتها.

وإنَّ الكشفَ عن مناهج أولئك الأئمة، لا سيما المتقدمين الذين هم



أهل اصطلاح ذلك العلم، المؤصِّلين له، والواضعين لقواعده، لمن أشرف الدراسات وأفضلها.

ولقد كان الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أبرزِ العُلماء في نقدِ الرجال، وبيانِ عِللِ الحديث، ومعرفةِ دقائِقِ هذا الفنّ الشريف، وقد شهد له بذلك الأئمة.

يقول ابن أبي يَعلى: «هو إمامٌ في الجرح والتعديل، والمعرفة والتعليل، والبيان والتأويل»[١].

ويقول ابن أبي حاتم: «كان أحمدُ بارعَ الفَهْمِ لمعرفةِ الحديثِ صحيحه وسقيمه، وتعلَّمَ الشافعِيُّ أشياءَ من معرفةِ الحديثِ منهُ، وكان يقول لأحمد: حديث كَذا وكَذا قوي الإسناد محفوظ؟ فإذا قال أحمد: نعم، جعلهُ أَصلاً وبَنَى عليهِ»[٢].

وممَّن شَهِدَ لهُ بالرئاسة في الحديث من شيوخه: الإمام عبدالرَّزاق بن هَمَّام الصنعانِي، الذي قال: «رحل علينا من العراق أربعةٌ من رؤساء الحديث: الشّاذَكونِي[٣]، وكان أحفظهم للحديث، وابن المديني وكان

---

(١) طبقات الحنابلة: محمد بن عبد الحسين ابن أبي يعلى (ت ٥٢٦هـ) دار المعرفة، بيروت ١/٥.

(٢) تقدمة الجرح والتعديل: عبدالرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٧١هـ، ص ٣٠٢.

(٣) هو أبو أيوب سُليمان بن داود بن بِشْر بن زياد المِنْقَرِي البصرِي المعروف بالشَّاذَكُونِي، من أهل البصرة، كان حافظاً مُكثراً، جالَس الأئمة الحفَّاظ ببغداد، مات سنة ٢٣٤هـ.
والشَّاذَكوني: نسبة إلى شاذَكونَة، وقيل له الشَّاذكوني: لأنَّ أباه كان يتجر باليمن، وكان يبيع هذه المضَربات الكبار، وتسمى شاذَكونَة، فنُسِب إليها. انظر: تاريخ بغداد: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، مطبعة السعادة بمصر، ١٤٣٩هـ: ٩/٤٠، الأنساب: عبدالكريم بن محمد السمعاني (ت٥٦٢هـ)، تقديم عبدالله البارودي، دار الحنان، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ٣/٣٧١.

أعرفهم باختلافِه، ويحيى بن معين وكان أعلمهم بالرجال، وأحمد بن حنبل وكان أجمعهم لذلك»[1]. فهذه شهادة عظيمة نزيهة من شيخه.

وهذا تلميذه أبو حاتم الرَّازِي، يقول: «الذي كان يُحسِن صحيح الحديث من سقيمه وعنده تمييز ذلك، ويُحسِن علل الحديث: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وبعدهم أبو زُرعة، كان يُحسِن ذلك، قيل له: فغير هؤلاء يعرف اليوم أحداً، قال: لا»[2]. وقال أيضاً: «هو إمام، وهو حُجَّة»[3].

ونظراً لمعرفته بالعِلم وأهلِهِ، كانوا يرون حضورَه الحلقةَ من حلقاتِ العِلم تزكيةً لأصحابِه، وحافزاً للجلوس إليه، يقول أبو حاتم الرَّازِي: «رأيتُ قُتَيبةَ بنَ سعيد بمكة يجيء ويذهب ولا يُكْتَب عنه، وقلتُ لأصحابِ الحديث: «كيف تغفلون عن قُتيبة وقد رأيتُ أحمد بن حنبل في مجلسهِ؟ فلمَّا سمعوا منِّي أخذُوا نحوه، وكتبُوا عنه»[4].

ولا شكَّ أنَّ ما دَوَّنهُ عنه تلاميذه في كُتب السُّؤالات، وكُتب العِلل ومعرفة الرجال، لدليل واضح على مقدرتهِ النَّقدية، ورسوخ قدمه في هذا المجال، وممَّا يعزِّز ذلك ويؤيده، تَدَاوُل أقواله وتناقلها بيْن أئمة هذا الشأَن على اختلاف أَزمنتهم وأَمكنتهم، واعتمادها في جرح الرواة وتعديلهم.

قال السَّخاوي: «وأمَّا المتكلِّمون في الرجال فخلق في نُجوم الهُدى، ومصابيح الظُّلَم المُستضاء بهم في رفع الردى... ثمَّ ذكرَ خَلقاً، إلى أنْ ذكرَ

---

(١) المنهج الأحمد: عبدالرحمٰن بن محمد العليمي (ت ٩٢٨هـ)، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣هـ ٦٩/١.

(٢) الجرح والتعديل: عبدالرحمٰن بن محمد الرّازي (ت ٣٢٧هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٧١هـ ٢٣/٢.

(٣) المصدر نفسه ٧٠/٢.

(٤) المصدر السابق ٢٧٨/١، وانظر: مناقب الإمام أحمد: عبدالرحمٰن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق عبدالرحمٰن التركي، ط١، مكتبة الخانجي بمصر، ١٤٠٥هـ، ص ١٦٣.

يحيى بن معين... ثمَّ قال: ومن طبقتهِ أحمد بن حنبل، سأله جماعة من تلاميذهِ عن الرجال، وكلامه فيهم باعتدالٍ وإنصافٍ، وأدبٍ وورعٍ»[١].

ثمَّ إنَّه ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ نالَ رِضا معاصريه ومن بعدهم حتى الخُصوم، فقد عرفوا له فضله، واعترفوا بعلوِّ منزلته وإمامته، فقال شيخه يحيى بن آدم (ت ٢٠٣): «أحمد بن حنبل إمامنا»[٢]، وقيل لإسماعيل بن عبدالله بن أبي أُوَيْس (ت ٢٢٦): ذهبَ أصحاب الحديث، فقال: «ما أبقى الله أحمد فلم يذهبوا»[٣]، وسُئل بِشر بن الحارِث (ت ٢٢٧) عن أحمد، فقال: «أنا أُسأل عن أحمد، إنَّه أُدخِل الكِير فخرجَ ذَهَباً أَحْمَرَ»[٤]، وقال إِسحاق بن رَاهويه (ت ٢٣٨): «أحمد حُجَّة بين الله وبين عَبيدِه في أرضِه»[٥]، وقال عنه شيخه قُتيبة بن سعيد (ت ٢٦٠): «إمام الدُّنيا»[٦]، وقال النَّسائي: «الثقة، المأمون، أحد الأئمة»[٧]، وقال الخطيب البغدادي: «إمام المُحدِّثين، النَّاصر للدِّين»[٨]، وقال ابن الجوزي: «الرجل مسألة إجماع، أَقَرَّ له الكُلّ حتى الخصوم»[٩]، وقال الذهبي: «كان عظيم الشأن، رأساً في الحديث، وفي الفقه، أثنَى عليه خلق من خصومه، فمَا الظنّ بإخوانهِ وأقرانهِ؟!»[١٠].

---

(١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: محمد بن عبدالرحمن السَّخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق فرانز روزنثال، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١٦٧.
(٢) تاريخ بغداد ٤/٤١٧.
(٣) انظر: المناقب: لابن الجوزي: ١٤٧، سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ ١١/٢٠٠.
(٤) انظر: المناقب: لابن الجوزي: ١٥٦، سير أعلام النبلاء: للذهبي: ١١/١٩٧.
(٥) تاريخ بغداد ٤/٤١٧.
(٦) الجرح والتعديل ٤/٢٧٠.
(٧) تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق مصطفى عطا، دار الفكر، ط١، ١٤٠٤هـ ١/٦٧.
(٨) تاريخ بغداد ١/٤١٢.
(٩) المناقب ص ١٧٩.
(١٠) سير أعلام النبلاء ١١/٢٠٣.

وقد تميّز منهج الإمام أحمد في نقدِهِ للرجال بقواعدَ وأُصولٍ، أهمها:

١ ـ **توسطه واعتداله:** فقد ذكره الذهبي في كتاب: «ذِكْرُ من يُعتَمَدُ قولهُ في الجرح والتعديل» في عِداد النُّقاد المُنصِفِين المُتوسطين[١]. وقال أيضاً: سألهُ جماعة من تلاميذهِ عن الرجال، وجوابه بإِنصاف واعتدال وورَع في المَقال[٢]. وذكرهُ السخاوي في المُتوسطِين[٣].

وبتتبُّع أقوالِ الإِمام أَحمد في الرجال اتضح لنا أَنَّ منهجهُ يتَّسِم بالإِنصاف والاعتدال والموضوعية، ومن الأمثلة التي تدل على ذلك:

قال المروذي: سألتُ أبا عبدالله عن عاصم الأَحْوَل، فقال: ثقة، قلتُ: إِنَّ يحيى بن معين تكلَّمَ فيهِ، فعجِبَ، وقال: ثقة[٤]. وابن معين من المعروفين بالتعنت في الرجال.

وقال أيضاً: قلتُ لهُ: ما تقول في سعيد بن جُهْمَان؟ فقال: ثقة، رَوَى عنهُ العَوَّامُ بن حَوْشب، وروى عنهُ حمَّاد، وأُراهُ ذكر عبدالوارث وغيره، قلتُ: يُرْوَى عن يحيى القطَّان أَنَّهُ سُئِل عنهُ فلم يَرْضَه، فقال: باطِل، وغضِب، وقال: ما قال هذا أَحدٌ غير عَلِيّ بن المديني، ما سمعتُ يحيى يتكلَّم فيهِ بشيء[٥].

---

(١) ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل: محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب وبيروت، ط١، ١٤٠٠هـ، ص ١٧٢.

(٢) المصدر نفسه: ١٨٥، وانظر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث: محمد بن عبدالرحمٰن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق رضوان جامع رضوان، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ ٣/٣١٩.

(٣) المتكلمون في الرجال: محمد بن عبدالرحمٰن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب وبيروت، ط١، ١٤٠٠هـ، ص ١٠٣.

(٤) انظر: العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، رواية المروذي وغيره، تحقيق وصي الله عباس، الدار السلفية، بومباي، الهند، ط١، ١٤٠٨هـ، ص ٧٣.

(٥) انظر: المصدر نفسه: ١٧٣.

وعندما تكلَّم الإمام مَالِك في سعْد بن إبراهيم، قال أبو داود: سمعتُ أحمد، قال: أَيّ شيء يُبالِي سَعْد بن إِبراهيم أَنْ لا يُحدِّث عنهُ مَالِك، وقال: ما أدرِي ما كان بَلِيَّة مَالِك معهُ حيث لم يروِ عنه؟ ثمَّ قال: زعموا أنَّ سعداً كان وعظَ مالكاً؛ أي في تنسبهِ، فتركهُ[1].

ومن توسطه واعتداله في النَّقد أيضاً: قول ابنه عبدالله له: إِنَّ يحيى بن معين يطعن على عامِر بن صالِح، قال أحمد: يقول ماذا؟ قال لهُ: رآهُ يسمع من حجَّاج، قال: قد رأيتُ أنا حجَّاجاً يسمع من هُشَيْم، وهذا عَيْبٌ يسمع الرجل ممَّن هو أصغر منهُ وأكبر؟![2].

٢ ـ **نزاهته العِلمية**: وتميَّز منهجه في نقدهِ للرواةِ كذلك بالنَّزاهةِ العِلمية، فكانَ يذكر ما للراوِي وما عليهِ، ولا يمنعهُ من ذلك قرَابةٌ، ولا يحُولُ دونه شيء، ولا يُحَابِي في دِينِ اللهِ أحداً.

فرَوَى عن عفَّانَ، قال: حدثنا يحيى بن سعيد القطَّان قال: سألتُ شعبةَ، وسفيان بن سعيد، وسفيان بن عُيينة، ومالك بن أنس عن الرجل الذي لا يحفظ، أو يُتَّهم في الحديث؟ قالوا جميعاً: «بيِّن أمره»[3].

ومن الأمثلةِ على نزاهته العلمية: قال أبو داود: سمعتُ أحمد قيل لهُ: إِبراهيم بن نافع؟ قال: ثقة، وشِبْل ثقة، والجُرَشِي ثقة، أصحاب ابن أبي نَجِيح، ولكن كانَ رأيهم القَدَر[4]. فنجده يوثقهم رغم قَدَرِيَّتهم.

---

(١) انظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم: تحقيق زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ، ص ١٤٥.

(٢) انظر: الكفاية في علم الرواية: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) دائرة المعارف العثمانية بالهند، ١٣٥٧هـ، ص١٨١.

(٣) انظر: العلل رواية المروذي وغيره: ٣١١.

(٤) انظر: سؤالات أبي داود: ٢٢٩. وشِبْل: هو ابن عبَّاد المُقرِئ. والجُرَشي: هو عيسى بن ميمون، وابن أبي نَجِيح: هو عبدالله بن يَسار المكِّي.

وقال عبدالله: سمعتُ أبي وذكر أبا قتادة الحَرَّاني، فقال: ما كانَ بهِ بأس، رجل صالح يُشبه أَهل النُسك والخَير، إلاَّ أَنَّهُ كان رُبَّما أَخطأ، قيل لهُ: إنَّ قوماً يتكلَّمون فيهِ، قال: لم يكن به بأس، قلتُ: إنَّهم يقولون: إنَّهُ لم يكن يَفْصِل بين سفيان ويحيى بن أبي أُنَيسَة، فقال: باطِل، كانَ ذَكياً، قال أبي: ما كانَ في أبي قتادَةَ شيءٌ أكرههُ، إلاَّ إِنَّهُ كان يلبِس الثوبَ فلا يغسلهُ حتى يتقطَّع[1].

٣ ـ دقته العِلمية: ومن مميزات منهجه الدِّقَّة العِلمية، فنراهُ يُحدِّد مكان سماع الراوي، قال أبو داود: سمعتُ أحمد قال: قال عبدالرَّزاق: قال لِي ـ يعني مَعْمَراً ـ: أينَ منزل إسماعيل بن شَرْوَس؟ يعني ليسمَع منهُ. سمعتُ أحمد، قال: كان سفيان ـ يعني الثوري ـ ذهبَ إلى اليمن، أراهُ كانت معهُ تجارة، وما أراهُ إلا أرادَ مَعْمَراً. سمعتُ أحمد يقول: من تناول من الإِسناد ما تتناول مَعْمَر! قال أحمد: سمِع من الزُّهرِي بالرُّصَافَة[2] قال: أينَ سمِع من يحيى بن أبي كثِير؟ قال: بالبصرة[3].

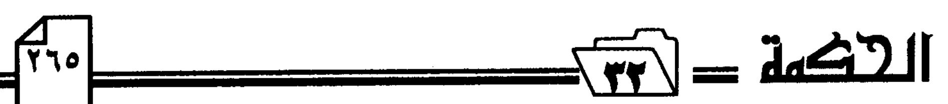
ومن دقتهِ العلمية البالغة أيضاً الموازنة بين الرواة الذين هُم في مرتبة

---

(١) انظر: العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، رواية ابنه عبدالله، تعليق طلعت قوج وزميله، المكتبة الإسلامية، استانبول، ١٩٨٧م ٢٠٩/١.

(٢) الرُّصَافَة: وهي من مُدن سوريا، قُرب الرَّقة، وتُسمَّى رصَافة الشام، بناها هشام بن عبدالمَلِك، وقيل: هي بلدة قديمة وعمَّرها، ولعلهُ الأصح، ويوجد عدة أماكِن تُعرَف بالرُصَافة في: بغداد، والكوفة، والحجاز، وقُرطُبَة، وغيرها. انظر: معجم البلدان: ياقوت بن عبدالله الحموي (ت٦٢٣هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ ٤٧/٣ ـ ٤٨، المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري: العماد مصطفى طلاس، مركز الدراسات العسكرية، ١٩٩٢م ص٤٩١، والفهرست معجم الخريطة التاريخية للممالك الإسلامية: أمين واصف بك، تحقيق أحمد زكي باشا، دار الطباعة الأهلية، القاهرة، ١٣٥٢هـ، ص٥٧.

(٣) انظر: سؤالات أبي داود: ٢٤٥، ولمزيد من التوضيح في هذا الموضوع انظر: العلل رواية عبدالله: ١٣٦٤/١.



واحدة بميزان النّاقد البصير، قال أبو داود: قلتُ لأحمد: أصحاب نافِع؟ قال: أعلم النّاس بنافِع عُبيد الله وأرواهم، قلتُ: فبعده؟ قال: أيوب أقدَم، قلتُ: تُقدِّم أيوب على مَالِك؟ قال: نعم[١].

ومن دقتهِ كذلك إنزال الرواة منازلهم: قال الميموني: سألتهُ عن ابْنَي بُرَيْدَة، فقال: سُليمان أحلَى في القلبِ، وكأنَّهُ أصحهما حديثاً، وعبدالله لهُ أشياء أنَّى نُنكرها من حُسنها، وهو جائِز الحديث[٢].

ومن دقتهِ كذلك معرفته بأوّل من صنَّف من الرواة: قال عبدالله: قلتُ لأبي: أول من صنَّف من هو؟ قال: ابن جُرَيْج وابن أبي عَروبة، وقال ابن جُرَيْج: ما صنَّف أحدٌ العِلم تصنيفِي[٣].

ونراهُ يُبرز لنا البارزين من أهلِ العِلم والحديث، روى الخطيب بسنده عن أحمد، قال: أعلمنا بالرجال يحيى بن معين، وأحفظنا للأبواب سليمان الشَّاذَكُونِي، وعليّ ـ ابن المديني ـ أحفظنا للطوال[٤].

وقال أبو داود: سمعتُ أحمد قال: مُعْتمِر كان حافظاً، قلَّ ما كُنَّا نسألهُ عن شيء إلاَّ كان عندهُ فيهِ، يعني من الأبواب[٥].

وسمعتهُ قال: كان بالبصرة فتى يُقال لهُ أيوب بن المُتوكِّل، كانَ بهِ تَطَلُّب الحروف، ولا يأخذها إلاَّ عن الثقات[٦].

وقال عبدالله: سمعتُ أبي يقول: كان شعبةُ أُمَّةً وحدَهُ في هذا الشَّأن ـ يعني في الرجال ـ وبصرهُ بالحديثِ، وتثبته، وتنقيته للرجال[٧].

---

(١) انظر: سؤالات أبي داود: ١٧٤. والأمثلة في هذا الموضع كثيرة.
(٢) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ٣٥٢.
(٣) انظر: العلل رواية عبدالله: ٢٢٩٤/١.
(٤) انظر: تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي: ٤١/٩.
(٥) انظر: سؤالات أبي داود: ٥٣٤. ومُعْتَمِر: هو ابن سُليمان.
(٦) انظر: المصدر نفسه: ٥٣٥.
(٧) انظر: العلل رواية عبدالله: ٤٠٤/٢.

٤ ـ أمانته العِلمية: ومن مميزات منهجه القويم في نقدِ الرواة، أَنَّهُ يتَّسِم بالأَمانة العِلمية في إِصدار أحكامهِ، فإنْ لم تتوفر لديهِ معلومات عِلمية دقيقة عن الراوي، ولم يعرفهُ حقَّ المعرفة لا يتردَّد ولا يُبالِي من قول: «لا أدرِي»، أو «لا أعرِف»، أو «لا أَخبرهُ»، أو «لا أَذكرهُ»، ومن ذلك:

قال أبو داود: سمعتُ أحمد يقول: قيل لهُ: الوَليد بن زَرْوَان؟ قال: هذا يُحدِّث عنهُ أبو المَلِيح، فمَا لِي بهِ تلكَ المَعرفة[١].

وقال: قلتُ لأحمد: عبدالواحِد بن قَيْس الذي روَى عنهُ الأَوزاعِي؟ قال: لا أدرِي، أَخشَى أَنْ يكون حديثهُ مُنكراً[٢].

وسُئِلَ عن الوَازِع بن نافِع، فقال: لا أدرِي كيف هُو؟[٣]. وعن عمر بن يَزيد العَبدِي، فقال: لا أَعرفهُ[٤]. وعن عمر بن نُعَيْم فقال: لا أذكره[٥]. وعن الوليد بن أَبي ثوْر؟ فقال: مَا لِي بهِ ذاكَ الخبر[٦].

ومن أَمانتهِ أَنَّهُ إِذا لم يعرف الراوِي حقّ معرفته أَحال إِلى منْ يعْرِفُهُ، قال المرُّوذي: سألتهُ عن قَطَن الذي روَى عنه مُغيرة، فقال: لا أَعرِفهُ، إِلاَّ بما روَى عنهُ مُغيرة، قيل: إِنَّ جَريراً ذكرهُ بسوء، قال: لا أدرِي، جَرير أَعرَفُ بهِ وببلدهِ[٧].

---

(١) انظر: سؤالات أبي داود: ٣٢٥.

(٢) انظر: المصدر نفسه: ٢٨٠.

(٣) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ٧١، ورقم ١٢١.

(٤) انظر: العلل رواية عبدالله: ١/١٥٦٦. ورقم: ١٥٦٨، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، وانظر: سؤالات أبي داود: ٣٤٠. والعلل رواية المرُّوذي رقم: ٢٠٠، ٢٩٢، ٣٠٠، ٤٤٦.

(٥) انظر: العلل رواية عبدالله: ١/١٥٦٧.

(٦) انظر: سؤالات أبي داود: ٤٣١.

(٧) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ٩٨.

وقال أبو داود: قلتُ لأحمد: عتَّاب بن بَشِير كيف تراهُ؟ قال: أبو جَعفر يُحدِّث عنهُ ـ يعني النُّفَيْلي ـ؟ قلتُ: نعم، قال: أبو جعفر أَعلَمُ بِهِ[1].

قلنا: فإن أُثِرَ عن الإمام أحمد كلام يَدُل على معرفتِهِ بالراوي أو بحالهِ بعد ذلك، فيُحمَل على أَنَّهُ خبره فيما بعد، أو اعتمد كلام غيره في بيان حاله.

٥ ـ **جُرأَته في النَّقد:** من منهجه رَحِمَهُ اللهُ الجُرأَة في مواجهةِ الرواة بأخطائِهم، ومناقشتهم، وإِغلاظ القول لمن يستحق ذلك، لا يخاف في ذلك لَوْمَة لائِم.

قال عبدالله: سألتُ أبي عن شيخٍ بصرِي يُقال لهُ: عبَّاد بن جُوَيْرِيَة، فقال: كذَّاب أفَّاك، أتيْته أنا وعَلِي ـ يعني ابن المدينِي ـ وإبراهيم بن عَرْعَرَة، فقلنا لهُ: أَخرِج إِلينا كِتابَ الأَوزاعِي؟ فإِذا فيهِ مسائِل أَبي إِسحاق الفَزَارِي، سألتُ الأَوزاعِي وإِذا هو قد جعَلها عن الزُّهرِي وقَلَبَها، وقال: خُصَيْف يعني عن الزُّهرِي مثله، فقلنا: الأَوزاعِي عن خُصَيْف؟ فقال: هذا خُصَيْف الكَبير، فتركناهُ، وكانَ كذَّاباً[2].

وقال أيضاً: إِسحاق بن نَجِيح المَلْطِي هو من أَكذَبِ النَّاس، يُحدِّث عن البَتِّي عن ابن سِيرِين برأي أَبي حَنيفة[3].

ومن جرأتهِ وصرامتهِ في مواجهةِ الرواة بأخطائِهم وإِغلاظ القول فيهم:

قال أبو داود: قلتُ لأحمد: عُمَيْر بن سَعيد؟ قال: لا أَعلم بهِ بأساً:

---

(١) انظر: سؤالات أبي داود: ٣١٦.

(٢) انظر: العلل رواية عبدالله: ١/١٤٠٨. وخُصَيف: هو ابن عبدالرحمن الجَزرِي، أبو عَوْن.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ١/١٣٧٢. والبَتِّي: يعني عثمان بن مُسلم.

قلتُ لهُ: فإنَّ أبا مريم قال: تسَلنِي عن عُمَيْر الكذَّاب ـ قال: وكان عالِماً بالمشايخ ـ فقال أحمد: حتى يكون أبو مريم ثقة، ثمَّ تكلَّم بكلامهِ(١).

ومن صرامتهِ في مواجهةِ الحقّ أيضاً، قال: لقِيتُ أَبا إِسحاق الأَقرَع بمكَّة، فذكرنا ابن مهدي فكأنَّهُ جعلَ يضع من أمرهِ أو يَستخِفّ بهِ، فأَسمعتهُ وقلتُ: أي مَنْ أَنتَ!! وأَسمعتهُ(٢).

وقال: لا يُكْتَبُ حديث سَيْف بن محمد ابن أُخت سفيان الثوري، ليس سَيْف بشيء، وكان سَيْف يضع الحديث(٣).

٦ ـ **عدم روايته إِلاّ عن مَقبول:** ومن مُميزات منهجه عدم روايته عن متروك، ولا يروي إِلاّ عن مَقبول.

فالذهبي يرى أَنَّ الإِمام أَحمد إِذا روَى عن رجلٍ فلا يستحقّ التَّرك، ففِي ترجمةِ خالِد بن نافِع الأَشعرِي، قال أبو داود: متروك الحديث، فقال الذهبي: وهذا تجَاوُز في الحَدِّ، فإِنَّ الرجل قد حَدَّث عنهُ أَحمد بن حنبل ومُسَدَّد، فلاَ يستحقّ التَّرك(٤).

وذكرَ ابنُ حجر في التهذيب: أَنَّ الإِمامَ أَحمدَ وعَلِيَّ بن المديني لا يرويان إِلاّ عن مَقبول(٥).

وقال المزِّي: سئل عَلِي بن المديني وأَحمد بن حنبل عن أَحمد بن محمد بن أَيوب الوَرَّاق، فلم يعرفاه، وقالا: يُسأَل عنهُ، فإِنْ كانَ لا بأس بهِ حُمِل عنهُ(٦).

---

(١) انظر: سؤالات أبي داود: ٣٤٢.
(٢) انظر: العلل رواية عبدالله: ١٤٠٩/١.
(٣) انظر: المصدر نفسه: ٣١٧/١.
(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨٢هـ ٦٤٤/١.
(٥) انظر: تهذيب التهذيب: لابن حجر ١١٤/٩.
(٦) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبدالرحمن المزِّي (ت٧٤٢هـ) تحقيق بشّار معروف، مؤسسة الرسالة، ط ٦ ، ١٤١٥هـ ٤٣٢/١.

٧ ـ استعماله التاريخ للحُكم على الراوِي ومعرفة الكذَّابِين: ومن منهجه أنَّهُ يحكُم على الراوِي بناءً على معرفتهِ بالتاريخ، روَى الخطيب البغدادِي عن الحَسن بن الرَّبيعِ، قال: قدمتُ بغدادَ، فلمَّا خَرَجْتُ شيَّعنِي أَصحابُ الحديث، فلمَّا بَرَزْتُ إِلى الخارِج، قال لي أَصحاب الحديث: توَقَّف، فإنَّ أَحمد بن حنبلٍ يَجيء، فتوقَّفتُ، فجاءَ أَحمد بن حنبل، فقعدَ، فأَخرجَ أَلواحه، فقال: يا أَبا عَلِي ـ أَي الحَسن بن الرَّبيع ـ وفاة عبدالله بن المبارك؟ فقلتُ: سنة إِحدى وثمانِين، فقيل لهُ: ما تُريد بهذا؟ فقال: أُريد الكذَّابين[1].

وقال ابنِ حبان: سأَلَ أَحمد رجلاً عن مَوْتِ ابن المبارك؟ فقال: ما تصنع بهذا يا أَبا عبد الله؟ قال: نَعرِف بِهِ الكذَّابين[2].

٨ ـ تعجُّبه من السؤال عن المعروفِين بالجرح أو العدالة: كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ إِذا سُئِل عن راوٍ اشتهرَت عدالته أو جرحه بين النَّاس تعجَّب من ذلك؛ لأَنَّ شهرته بالعدالةِ أو الجرح لا تحتاج إِلى سؤال عنهُ، ومن ذلك: سأَلهُ ابنهُ عبدالله عن عُمَارة بنِ عُمَيْر، فقال: ثقة وزيادة، تسأَل عن مثل هذا![3].

وقال أَبو داود: قلتُ لأَحمد: يوسف بن أَسْبَاط؟ قال: ثقة، قيل: فدَفَنَ كتبه، قال: قد علمتُ، يُقال. ثمَّ قال: ومَنْ مِثل يوسف؟![4]. وقلتُ لهُ: أَبو زَيد المدنِي؟ قال: أَيّ شيء يُسأَل عن رجلٍ روَى عنهُ أَيوب[5].

---

(١) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣)، تحقيق محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢هـ ٢/١٩٥.

(٢) انظر: المجروحين من المُحدِّثين والضعفاء والمتروكين: محمد بن حبان البُسْتي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق محمود زايد، دار الوعي بحلب، ط١، ١٣٩٦هـ ١/١٥٢، ١٥٣.

(٣) انظر: العلل رواية عبدالله: ٢/١١٢٢.

(٤) انظر: سؤالات أبي داود: ٣٣٠.

(٥) انظر: المصدر نفسه: ١٦٣.

وقال الأثرم: قلتُ لأحمد: إنَّ عبدالمَلِك بنِ المَاجَشُون يقول في سند كذا وكذا، قال: مَنْ عبدالمَلِك؟! عبدالمَلِك من أهل العِلم؟! من يأخذ من عبدالمَلِك؟!(1).

وقال الذهبي: قيل لأحمد: من تابَع عفَّان بن مُسلم الصَّفَّار على كَذا؟ فقال: وعفَّان يحتاج إلى مُتابع؟!(2). فيتعجب الإمام أحمد مِمَّن يَسْأل عن مُتابع لعفَّان؛ لأنَّ عفَّانَ حُجَّةٌ وحده، ولا يحتاج إلى غيرهِ يُتابعهُ.

٩ ـ نقده للراوي أثناء سَردِه السند: ومن منهجه كذلك بيانه لأَحوال الرواة من جرح وتعديل أَثناء سَرْدِه للسند، وقد يذكر نَسبه، أو مِهنته، أو قَبيلته، أو إذا كان من المَوالِي... إلى غير ذلك.

قال عبدالله: حدَّثنا أبي عن ابن إِسحاق، قال: حدَّثني عمرَان بن أَبي أَنس أحدُ بَنِي عامِرِ بن لُؤَي، وكانَ ثقة، عن أبي القاسِم، مِقْسَم مولَى عبدالله بن الحارِث بن نوفل(3).

وقال: أخبرنا أبو عبدالرحمن، قال: حدثني أبو إِبراهيم المعقّب واسمه: إِسماعيل بن محمد بن جَبَلَة، وكان ثقة، قال: حدثنا يوسف بن المَاجَشُون، عن محمد بن المُنْكَدِر قال:..(4)..

وقال: حدثنا عبدالله بنِ الحارِث من أهلِ مكَّة، ما كان بهِ بأس، عن سُليمان، وقال بعضهم: ابن أَبي سُليمان عن قَيْس بن سَعْد، عن عمرو بن دِينار، عن ابن عباس(5).

---

(١) انظر: التهذيب: ٣٦٢/٦.

(٢) انظر: الميزان: ٨٢/٣.

(٣) انظر: العلل رواية عبدالله: ٢١٩١/٢.

(٤) انظر: المصدر نفسه: ١٤٤٦/٢.

(٥) انظر: مسائل أحمد برواية ابنه صالح (ت٢٦٦هـ) تحقيق فضل الرحمن بن محمد، الدار العلمية بالهند، ط١ ، ١٤٠٨هـ، رقم ١٢٩٤.

وقال: حدثنا محمد بن مُقَاتِل المَرْوَزِي، قال: أخبرنا عبَّاد بن العَوَّام قال: حدثنا الحجَّاج، عن عبدالله بن عبدالله مولَى بني هاشِم، وكان ثقة، قال: وكان الحَكَم يأخذ عنهُ[1].

وقال: حدثنا غسَّان بن مُضَر أبو مُضَر شيخ ثقة ثقة، قال: حدثنا سعيد بن يزيد قال: سمعتُ عِكرمة يقول..[2]..

١٠ ـ **تتبعه للرواة حتي يتبيَّن حالهم**: كان رَحِمَهُ اللهُ يتحرَّى في إِصدار الأَحكام على الرواة، ويتتبع أَحوالهم، ويسأَل عنهم، فإِذا أُشكِلَ أمرهم عليهِ لا يُصدِر حُكمه حتى يتيقَّن ويتبيَّن له ما أُشكِل عليهِ، ومنه ما قاله في أبي حَفص الشامِي: هذا كانت عندهُ أحاديث كتبناها عن سعيد بن عبدالعزيز، ثمَّ تبيَّن أمرُه بعدُ، فتركُوه، حَدَّث بأحاديث لسعيد بن أبي عَرُوبَة[3].

ومن تتبعهِ للرواة، سئل عن عبَّاد بن جُوَيْرِيَة، فقال: كذَّاب أفَّاك، أتيتهُ أنا وعَلي ـ يعني ابن المديني- وإبراهيم بن عَرْعَرَة، فقلنا لهُ: أخرج إِلينا كتاب الأَوزاعِي، فإِذا فيهِ مسائِل أبي إِسحاق الفزارِي، سأَلت الأَوزاعِي: وإِذا هو قد جعلها عن الزُهرِي، وقَلَبها، وقال: خُصَيْف ـ يعني عن الزُهري ـ مثله، فقلنا: الأَوزاعِي، عن خُصَيْف؟ فقال: هذا خُصَيْف الكَبير، فتركناهُ وكان كذَّاباً[4].

وممَّن أُشكل أمره على الإِمام أَحمد ثمَّ تبيَّن حاله، إِبراهيم بن أَبي اللَّيْث: فقد كان يَكْذِب عشرين سنة، حتى ظهرَ بعدُ بالكَذِب فَتَرَكَ حديثه[5].

---

(١) انظر: مسائل أحمد برواية ابنه صالح ١٣٤٩.
(٢) انظر: العلل رواية عبدالله: ١/١٨٩٤.
(٣) انظر: العلل رواية المرُوذي وغيره: ٢٢.
(٤) انظر: العلل رواية عبدالله: ١/١٤٠٨.
(٥) انظر: تاريخ بغداد: ٦/١٩٦.

وممَّا يدُل على تتبعهِ للرواة ولمروياتِهم، ما قاله في عبدالرحمٰن بن عبدالله العُمَرِي: ليس يسوَى حديثه شيئاً، خَرَقنا حديثه، سمعتُ منهُ ثمَّ تركناه(١).

١١ ـ كتابته الأَحاديث الضعيفة للمعرفة، وأَنْ لا تُقلَب إِلى أحاديث للثقات: قال الخطيب البغدادِي: «وأمَّا الأَحاديث الضِّعَاف، ومن لا يُعْتَمَد على روايتهِ: فتُكتَب للمعرفة، وأَنْ لا تُقلَب إِلى أَحاديث للثقات، ويُعْتَبَر بها أَيضاً غيرها من الروايات»(٢).

وقد اتَّسَم منهج إمامنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ بكتابةِ الأَحاديث الضِّعَاف لمعرِفةِ طُرقها ومخارجها، والاعتبار بها، لا لروايتها.

وممَّا يزيد التوضيح في منهجه هذا، قوله عندما سئل عن النَّضْر بن إِسماعيل أَبي المُغيرة: كتبنا عنهُ، ليس هو بقوِي، يُعْتَبَر بحديثِهِ، ولكن ما كان من رقائق(٣).

وسئل عن جابر الجُعْفِي فقال: قد كُنتُ لا أَكتبُ حديثَه، ثمَّ كتبتُ أَعْتبِرُ بهِ(٤).

ونفَى الاحتجاج بحديثِ ابن لهِيعَة، وقال: إِنِّي لأكتب الحديث أَعتَبِر بهِ، ويُقَوِّي بعضه بعضاً(٥).

وروَى الخطيب أنَّ الإِمام أحمد طلبَ من عَلي بن المَديني ما كتبَ عن إِبراهيم بن محمد بن أَبي يحيى، فسألهُ عَلِي بن المدينِي: وما تصنع به؟ قال أحمد: أَنظر فيهِ، أَعتبرها(٦).

---

(١) انظر: العلل رواية عبدالله: ١٤٢٥/١.
(٢) انظر: الجامع لأخلاق الراوي: ٢٨٢/٢.
(٣) انظر: العلل رواية المرُوذي وغيره: ٢١٨.
(٤) انظر: المصدر نفسه: ٧٥، الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي: ٢٨٣/٢.
(٥) انظر: الجامع لأخلاق الراوي ٢٨٤/٢.
(٦) انظر: تاريخ بغداد: ١٢/٣.

١٢ ـ اعتباره لنقد النقاد، وتأييده لهم:

فقد يوافِق النُّقاد بذكرِ حُكمه في الراوِي، ثمَّ يذكر حُكم النُّقاد فيهِ، أو يُسأَل أحد النُّقاد عن الراوِي، ثمَّ يُسأَل الإمام أحمد عن نفسِ الراوِي فيوافقهم في حُكمِهم؛ ومن ذلك:

قال أبو داود: سمعتُ أحمد سئل عن سَلَمَة بن نُبَيْط، فقال: ثقة، كان وكِيع يقول: حدثنا سَلَمَة بن نُبَيْط أبو فِرَاس، وكان ثقة[١].

وسئل عن حَرِيز وأبي بكر بن أبي مريم، فقال: أبو بكر ضعيف، وكان يجمع فُلان وفُلان، وكان عيسى لا يرضاه[٢].

وقال عبدالله: سألتُ يحيى بن معين عن حجَّاج الأسْوَد، فقال: ثقة، حدَّث عنه حمَّاد بن سَلمَة، وزعمَ رَوْح أنَّه سمع منهُ، قال يحيى: هو بصرِي ثقة، سألتُ أبي، فقال: هو ثقة[٣].

وسألتُ يحيى عن مُسلم بن عبدالرحمٰن النَّخعِي فقال: ثقة، حدَّث عنهُ سفيان، سألتُ أبي، فقال: ثقة[٤].

وسألتُ يحيى عن سالِم بن أبي الجَعْد، وعُبَيْد بن أبي الجَعْد، وزِياد بن أبي الجَعْد قال: كُلّهم إخوة، سألتُ أبي قال: كُلّهم إِخوة[٥].

وسُئل يحيى وأنا شاهد عن عمرو العَنقرِي قال: ليس بهِ بأس، حدَّث عن ابن جُرَيْج، ليس بهِ بأس، سألتُ أبي عنهُ، فقال: ثقة[٦].

---

(١) انظر: سؤالات أبي داود: ٣٨٨.

(٢) انظر: العلل رواية عبدالله: ١٤٠٢/١، الجرح والتعديل: ٤٠٤/٢. وحَرِيز: هو ابن عثمان الرَّحَبِي، أبو عثمان. وعيسى: هو ابن يونس.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ٦٦٣/٢.

(٤) انظر: المصدر السابق: ٦٣٩/٢.

(٥) انظر: المصدر السابق: ٦٤٠/٢.

(٦) انظر: المصدر السابق: ٦٣٨/٢. ومصطلح «ليس به بأس» عند يحيى بن معين تساوي «ثقة» عند غيره غالباً.

وسألتُ يحيى عن مَعْقِل بن عبدالله فقال: ليس بهِ بأس، قال أبي: ثقة[1].

وسألتُ يحيى عن سَلاَّم بن أبي مطيع فقال: ليس بهِ بأس، قال أَبي: ثقة[2].

وقلتُ ليحيى: سَلَمَة بن كُهَيْل عن أبي الزَّعْرَاء؟ فقال: اسمهُ عبدالله بن هانىء، سألتُ أبي، فقال: عبدالله بن هانىء[3].

وقد يوافقهم بذكرِ حُكمهم على الراوِي دون تعقيب منه؛ ومن ذلك:

قال أبو داود: سمعتُ أحمد بن حنبل قال: عبدالمَلِك بن أَبي بَشِير من أَهلِ المدائِن، قال سفيان: كان رجل صِدْق[4].

وقلتُ لأحمد: عمر بن إبراهيم؟ قال: كان أبو عامِر يقول فيهِ، وذكرَ كلاماً كأَنَّهُ أَثنَى خيراً ولم ينكره. قال: فقال أبو عامِر: كانت أحاديثه في الألواح[5].

وقلتُ لأحمد: القاسِم بن الفَضْل؟ قال: قال عبدالرحمٰن: كان من ثقاتِ مشايخنا[6].

وقال المرُّوذي: قلتُ لأحمد: أبو جابِر البَيَاضِي كيف هُو؟ قال: بلغنِي عن مَالِك أَنَّهُ كانَ يقول: كان يَكْذِب[7].

---

(١) انظر: العلل رواية عبدالله: ٢/٧٢٤.
(٢) انظر: المصدر السابق: ٢/٧٢٦.
(٣) انظر: المصدر السابق: ٢/٢٩٠.
(٤) انظر: سؤالات أبي داود: ٥٨٧. وسفيان: هو الثوري.
(٥) انظر: المصدر نفسه: ٥٠٨. وأبو عامِر: هو عبدالمَلِك بن عمرو العَقَدِي.
(٦) انظر: المصدر السابق: ٥١٠.
(٧) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ١٦٩.

وسئل عن مَطر الوَرَّاق، فقال: كان يحيى بن سعيد يُشَبِّه مَطر الوَرَّاق بابن أبي ليلى - يعني في سُوءِ الحِفظ[1].

وسئل عن النَّهَّاس بن قَهْم، فقال: النَّهَّاس قاصّ، وكان يحيى يُضَعِّف حديثه[2].

وقال: مُوسى الجهَنِي، مُوسى بن عبدالله، كذا قال يحيى بن سعيد[3].

وقال: قال ابن عيينة: أَيّ حديث أوثق من حديث نافِع؟[4].

وقال: شيخ ثقة مُوسى بن عَلِي، كَذا قال ابن مهدِي[5].

وأَحياناً يوافقهم في حُكمهم على الراوِي ويُعَقِّب بمَا يدُل على ذلك بقولهِ: «أَنا أقول كما قال فُلان»، أو «كذلك كان»، أو «صَدَق فُلان»؛ ومن ذلك:

قال عبدالله: قال أبي: حدثني عثمان بن أبي عثمان بن أبي شَيْبة، قال: سألتُ جَرِيراً عن لَيْث، عن عَطاء بن السَّائِب، ويَزيد بن أبي زِياد، فقال: كان يَزيد أَحسَنهم استقامة في الحديث ثمَّ عطاء، وكان لَيْث أَكثر تخليطاً، قال عبدالله: وسألتُ أبي عن هذا، فقال: أَنا أَقولُ كمَا قال جَرِير[6].

قال عبدالله: قلتُ لهُ: إِنَّ يحيى بن سعيد يقول: بِشْر بن حَرْب أَحبّ إِليّ من أبي هارون العبدِي، قال: صَدَق يحيى[7].

---

(١) انظر: العلل رواية عبدالله: ٨٢٨/١.
(٢) انظر: المصدر نفسه: ٢٦٤/٢.
(٣) انظر: المصدر السابق: ١٧٢٩/٢.
(٤) انظر: المصدر السابق: ٩٤٥/٢.
(٥) انظر: المصدر السابق: ١٩٤٥/١.
(٦) انظر: المصدر السابق: ٢١٥٤/٢.
(٧) انظر: المصدر السابق: ٢٦٥/٢.

وقال أبو داود: سمعتُ أحمد يقول: كان وكِيع يقول: حدثنا حَنظَلة - يعني ابن أبي سفيان - سمع منهُ ابن المبارك، وكان ثقة، قال أحمد: وكذلك كان[1].

وربما يُسأل عن الراوِي فيذكر خُلاصةَ أَقوال النُّقاد بعد استقرائِها، ويُصَدِّره غالباً بقوله: «زعموا»؛ ومن ذلك:

قال أبو داود: ذَكرتُ لأحمد: مُؤمَّل بن الفَضْل، فقال: هذا زعموا لا بأس بهِ[2].

وسمعتُ أحمد ذُكر لهُ عمرو بن شُعيب، فقال: أَصحاب الحديث إِذا شاؤوا إِحتجوا بهِ، وإِذا شاؤوا تركوه[3].

وقلتُ لأحمد: أبو المُطَوِّس من هُو؟ قال: زعموا أَنَّهُ عبدالله بن المُطَوِّس، قالهُ بعض أَهل النَّسب[4].

وقلتُ له: أبو معْشر أَحبّ إِليكَ أو حمَّاد؟ قال: زعموا أَنَّ أَبا معشر كان يأخذ عن حمَّاد، إِلاَّ أَنَّ أَبا معْشر عند أصحاب الحديث؛ يريد كان أكبر؛ لأَنَّ حمَّاداً كان يرَى الإِرجاء[5].

وقال أحمد: زعموا أَنَّ آدَم كان مَكِيناً عند شعبة[6].

وقال: محمد بن دِينار كان - زعموا - لا يحفظ، كان يَتحفَّظ لهم[7].

---

(١) انظر: سؤالات أبي داود: ٢٣١.
(٢) انظر: المصدر السابق: ٣١٩.
(٣) انظر: المصدر السابق: ٢١٦.
(٤) انظر: المصدر السابق: ٤٣.
(٥) انظر: المصدر السابق: ٣٣٨. وأبو معْشر: هو زِياد بن كُلَيْب الحَنظَلِي، وحمَّاد: هو ابن أبي سُليمان الأشعرِي.
(٦) انظر: المصدر السابق: ٢٦٧. وآدَم: هو ابن أَبي إِياس.
(٧) انظر: المصدر السابق: ٥٤٧.



وقال: كان عطاء بن السَّائِب من خيار عبادِ الله، زعموا[1].

وقال: احترقت كُتب ابن لَهِيعَة، زعموا كان رِشْدِين بن سَعْد قد سمع منهُ كتبه؛ فكانوا يأخذون كتبه، فلاَ يأتونهُ بشيءٍ إلاَّ قرَأ[2].

وقال: زعموا أنَّ اللَّيْث بن سَعْد قال: ما بَقِيَ من أُولئك الجند غير بكر بن مُضر؛ يمدحه[3].

وقال عبدالله: قال أبي: محمد بن سَوَاء هو عند أصحاب الحديث أَحلى من الخَفَّاف، إلاَّ أنَّ الخَفَّاف أَقدَم سماعاً[4].

وقال: زعموا أنه ضعيف الحديث، عباد بن كثير الشامي[5].

١٣ ـ مخالفته لنقد النقاد: وأحياناً يخالف غيره من الأئمة في حكمه على الرواة، إن رأى صواب رأيه، ولا يتأثر بأقوال من سبقه؛ ومن ذلك:

قال المرُّوذي: سألتهُ عن عاصِم بن عَلِي، فقلتُ: إنَّ يحيى قال: كُلُّ عاصم في الدُّنيا ضعيف، قال: ما أَعلم منهُ إلاَّ خيراً، كانَ حديثه صحيحاً، حديثٌ شعبة والمسعودي ما كانَ أَصحهما[6].

وسألتهُ عن عاصِم الأَحْوَل، فقال: ثقة، قلتُ: إنَّ يحيى بن معين تكلَّم فيهِ، فعَجِب، وقال: ثقة[7].

وقال: ما تقول في سعيد بن جُهْمَان؟ فقال: ثقة، رَوَى عنهُ العَوَّام بن حَوْشَب، ورَوَى عنهُ حمَّاد، وأُراهُ ذكر عبدالوارِث وغيره، قلتُ: يُرْوَى عن

(١) انظر: سؤالات أبي داود: ٣٥١.
(٢) انظر: المصدر السابق: ٢٥٦.
(٣) انظر: المصدر السابق: ٢٥٣.
(٤) انظر: العلل رواية عبدالله: ١/٢٤٨٥.
(٥) انظر: المصدر نفسه: ١/١٩٤٠.
(٦) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ٢٢٧.
(٧) انظر: المصدر نفسه: ٧٣.

يحيى القطَّان أَنَّهُ سئل عنه فلم يرْضَهُ، فقال: باطِل، وغضِب، وقال: ما قال هذا أحد غير عَلِي بن المديني، ما سمعتُ يحيى يتكلَّم فيهِ بشيءٍ[(١)].

وسألتهُ عن ابن عجلان، فقال: ثقة، قلتُ: إنَّ يحيى قد ضعَّفه، قال: كان ثقة، إنَّما اضطرَب عليهِ حديث المَقْبُرِي، جعل يُصَيِّرهُ عن أبي هريرة ﷺ[(٢)].

وقال الميموني: قال لِي أحمد: وكان يحيى وعبدالرحمٰن لا يُحدِّثان عن جابِر الجُعْفِي بشيء، وكان جابرٌ أهلاً لذاك[(٣)].

وقال عبدالله: سُئِل أبي عن عطَّاف بن خالِد، فقال: ليس به بأس، من أَهلِ المَدَائِن، أبو سَلَمَة حَكَى عن عبدالرحمٰن بن مهدِي أَنَّهُ ذهب بهِ إليهِ فلم يرْضَهُ ابن مهدي ـ يعني عطَّافاً ـ قال أبي: وما بهِ ـ يعني عطَّافاً ـ بأس[(٤)].

وقال: حدثني أبي، قال: ذَكرْنَا عند يحيى بن سعيد حديثاً من حديثِ عُقَيل، فقال لِي يحيى: يا أبا عبدالله، عُقَيل، وإبراهيم بن سَعْد، عُقَيل وإبراهيم بن سَعْد، كأنَّهُ يضعفهما، قال أبي: وأيّ شيء ينفعهُ مِن ذَا، هؤلاء ثقات لم يَخْبُرْهما يحيى[(٥)].

وسمعتُ أبي، وذكر أَبا قتادَة الحَرَّانِي، فقال: ما كان بهِ بأس، رجل صالح يُشبه أَهل النُّسك والخَير، إلاَّ أَنَّهُ كانَ رُبَّما أَخطأ، قيل له: إنَّ قوماً يتكلَّمون فيهِ، قال: لم يكنْ بهِ بأس، قيل: إنَّهم يقولون: إِنَّهُ لم يكنْ يَفْصِل بين سفيان ويحيى بن أبي أُنَيْسَة، فقال: باطِل، كان ذَكياً، ما كانَ في أَبي قتادَة شيء أكرههُ، إلاَّ أَنَّهُ كانَ يلبِس الثوْب فلاَ يَغْسِلهُ حتى يتقطَّع[(٦)].

---

(١) انظر: العلل رواية المروذي وغيره: ١٧٣.
(٢) انظر: المصدر السابق: ١٦٢.
(٣) انظر: المصدر السابق: ٣٦٨. وانظر الرقم ١٨٣.
(٤) انظر: العلل رواية عبدالله: ١/١٤٠٣.
(٥) انظر: المصدر نفسه: ١/٢٧٤، ٢٣٨٣.
(٦) انظر: المصدر السابق: ١/٢٠٩.

وسمعتُ أبي يقول: سمعت يحيى يقول: كانَ سفيان يُضعِّف عبدالحَميد بن جَعفر، ثمَّ قال أبي: عبدالحَميد بن جعفر عندنا ثقة ثقة - يعني أَظُنّهُ من أجلِ القَدَر[1].

وقال عبدالله لأبيهِ: إنَّ بِشر بن عمر زعمَ أَنَّهُ سألَ مَالِك بن أنس عن أبي الحُوَيْرِث - عبدالرحمٰن بن معاوية - فقال: ليس بثقة، وأنكرهُ أبي، وقال: لا، حدَّثَ عنهُ شعبة، فقال عبدالله: إنَّ بِشر بن عمر زَعَمَ أنه سأل مَالِك بن أنس عن صالِح مولى التَّوْأَمَة، فقال: ليس بثقة، قال أبي: مَالِك كانَ قَد أدركَ صالِحاً وقَد اختلَط، أو هو كبير، ما أعلم بهِ بأَساً من سمِع قديماً، وقد رَوَى عنهُ أكابِر أَهل المدينة[2].

وقال له: أُسامة بن زيد يَروي عن القاسِم؟ قال: وهذا أَيضاً يَحتمِلهُ النَّاس، إلاَّ أنَّ يحيى القطَّان تركهُ[3].

وقال عبدالله: سألت يحيى بن معين عن المُغيرة بن زِياد، فقال: ليس بهِ بأس، سألتُ أبي، فقال: ضعيف الحديث[4].

وقال: قال أبي: قال وكِيع: حدثني زِياد بن خَيْثَمَة عَمّ زُهَيْر، قال أبي: وليس هو عمّه[5].

وقال: سمعتُ أبي يقول: سمع اللَّيْث بن سَعْد من بُكَيْر بن الأَشَج نحواً من ثلاثين حديثاً، فقلتُ: إنَّهم يحكُون عن أبي الوَليد أَنَّهُ سمِع اللَّيْث يقول: ما سمعتُ من بُكَيْر شيئاً، فأنكرهُ، وقال: اللَّيْث يقول: حدثني بُكَيْر بن عبدالله[6]. فاستدل على سماع اللَّيْث من بُكَيْر بقولهِ: «حدثني».

---

(1) انظر: العلل رواية عبدالله: ٢/١٢٧٤.
(2) انظر: المصدر السابق: ١/٢٢٩٣.
(3) انظر: المصدر السابق: ٤٣٥.
(4) انظر: المصدر السابق: ١/٨١١.
(5) انظر: المصدر السابق: ١/١٣٤٩.
(6) انظر: المصدر السابق: ١/٢٣١٨.

وقال: سألتُ يحيى عن يحيى الجابِر، فقال: هو يحيى بن الحارِث ضعيف الحديث، قال أبي: يحيى الجابِر ليس بهِ بأس، ولكن الذي يُحدِّث عنهُ يحيى الجابِر أبو ماجِد لا يُعرَف، قال أبي: يحيى الجابِر بن عبدالله أبو الحارِث(1).

١٤ ـ بيانه ما بين الرواة من تقارُب أو تمَاثُل: ومن منهجه رَحِمَهُ اللهُ بيانه ما بين الرواة من تقارُب أو تماثُل أو تشابُه، سَوَاء في روايتِهم عن الشيخ الواحد، أو في أحوالهم... إلى غير ذلك من الأُمور.

فمن بيانه ما بين الرواة من تقارُب: قال أبو داود: قلتُ لأحمد: أبو معْشر أَحبّ إِليكَ أو حمَّاد في إِبراهيم؟ قال: ما أقربهما(2).

وقال: سمعتُ أحمد قيل لهُ: أبَان بن يَزيد؟ قال: لا بأس بهِ، قيل: هو مِثل هَمَّام؟ قال: ما أَقربهُ منهُ، ثمَّ قال: ولكنْ عندَ هَمَّام من الحديث شيء ليس عند هذا(3).

وسألتُه عن إِسماعيل بن عيَّاش أو بَقِيَّة؟ قال: ما أَقربهما(4).

وسمعتهُ قال: عَلي بن زَيد، وجَعفر بن محمد، وعاصِم بن عُبَيْد الله، وعبدالله بن محمد بن عَقِيل ما أَقربهم من السَّوَاء، نَنْقَادُ بِهم(5).

وسمعتهُ قال: زُهير، وزكريا، وإِسرائيل ما أَقربهم في أَبي إِسحاق، في حديثهم عنهُ لِين، ولاَ أراهُ إِلاَّ من أَبي إِسحاق، وهو السَّبيعِي(6).

---

(١) انظر: العلل رواية عبدالله: ٢/٧٢٣.

(٢) انظر: سؤالات أبي داود: ٣٣٨. وأبو معْشر: هو زِياد بن كُلَيب، وحمَّاد: هو ابن أبي سُليمان، وإِبراهيم: هو ابن يَزيد النَّخَعِي.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ٤٩١. وهَمَّام: هو ابن يحيى بن دِينار العَوْذِي.

(٤) انظر: المصدر السابق: ٣٠٠. وبَقِيَّة هو: ابن الوَليد.

(٥) انظر: المصدر السابق: ١٥٢.

(٦) انظر: المصدر السابق: ٤٠٥أ.



وسمعته قال: عبدالله بن نافِع مَولَى ابن عمر ما أَقرَبهُ من العُمرِي الصَّغير[1].

وقال المرُّوذي: سألتُ أبا عبدالله عن مُبارَك بنِ فَضَالَة، وأبي هلالٍ، فقال: هُما مُتقاربان، ليس فيهما بذاك، وقد كُنتُ لاَ أُخَرِّج عن مُبارَك شيئاً، ثمَّ بعد[2].

وقال: الفُرَات بن السَّائِب قرِيب من محمد بن زِياد الطَّحَّان في ميمون يُتَّهَم بما يُتَّهَم به ذاك[3].

وسئل عن عبَّاد بن صُهَيْب فقال: كان يُرمَى بالقَدَر، وكان أمرهُ قرِيباً من أمرِ أبي عامِر الخَزَّاز[4].

وقال عبدالله: سئل أبي عن يحيى بن حَمزة وعَطَّاف، قال: ما أَقربهما، عطَّاف ليس به بأس[5].

وقال: سُئِل أبي وأنا أسمع: عن ثُوَيْر بن أَبي فَاخِتَة، ولَيْث بن أَبي سُلَيم، ويَزيد بن أَبي زِياد، فقال: ما أَقرب بعضهم من بعض، قيل له: عطاء بن السَّائِب؟ فقال: من سمِع منهُ قَدِيماً، قال: ومُسلم ـ يعني الأَعْوَر ـ؟ فقال: هو دون هؤلاء[6].

وقال: قال أبي: سَيْف اختلفوا فيهِ: ابن سُليمان أو ابن أبي سُليمان ثقة، زكريا بن إِسحاق ثقة، شِبْل ثقة، هؤلاء ما أَقرَبهم، سَيْف وزكريا

---

(١) انظر: سؤالات أبي داود: ٥٦٨. والعُمرِي الصَّغير: هو عاصِم بن عمر بن حَفص بن عاصِم بن عمر بن الخطاب ﷺ.

(٢) انظر: العلل رواية المروذي وغيره: ٧٩.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ٣٥٣. وميمون: هو ابن مِهْرَان، أبو أَيوب.

(٤) انظر: المصدر السابق: ١٥٦.

(٥) انظر: العلل رواية عبدالله: ١٤٠٤/١. وعَطَّاف: هو ابن خالِد.

(٦) انظر: المصدر نفسه: ٨١٣/٢.

وشِبْل وإبراهيم بن نافِع ثقة، أصحاب ابن أبي نَجِيح قَدَرِيَّة عامَّتهم، ولكن ليس هم أصحاب كلام إلاَّ أن يكون شِبْل، لا أدرِي[1].

وسئل أبي عن محمد بن سَوَاء ورَوْح في سعيد بن أبي عَروبَة؟ فقال: ما أَقربهما[2].

وسألتهُ عن مَطَر، فقال: ما أَقربهُ من ابن أبي ليلَى، ثمَّ قال: في عَطاء خاصَّة[3].

وسألتهُ عن زكريا بن أبي زائِدة فقال: ثقة، ما أَقربهُ من إسماعيل بن أبي خالِد[4].

وقلتُ لأبي: أيّ أَصحاب إبراهيم أحبّ إليكَ؟ قال: الحَكَم ثمَّ منصور، ما أَقربهما[5].

وسألتهُ عن سُهيل بن أبي صالِح ومحمد بن عمرو بن عَلْقَمَة أيُّهما أَحبّ إليكَ؟ فقال: ما أَقربهما، ثمَّ قال: سُهيل أَحبّ[6].

وسألتهُ عن يَزيد بن عبدالله بن قُسَيْط وابن حَرْمَلَة، قال: ما أَقربهما[7].

ومن بيانه ما بين الرواة من تماثُل:

أنْ بيَّن التماثُل بين الرواة بعدة صِيَغ، كقوله: فُلان مثل فُلان، أو يُشبههُ، أو يُوازِيه، ورُبَّما جمع عدداً من الرواة بلفظٍ واحدٍ من ألفاظِ الجرح والتعديل كأنْ يقول: كُلّهم ثقات...

---

(١) انظر: العلل رواية عبدالله: ١٧٠٨/٢. وشِبْل: هو ابن عبّاد المكّي.
(٢) انظر: المصدر السابق: ٢٠٤/٢.
(٣) انظر: المصدر السابق: ٨٣٨/١.
(٤) انظر: المصدر السابق: ٨٣٢/١.
(٥) انظر: المصدر السابق: ٢٥٢/٢.
(٦) انظر: المصدر السابق: ٢٨٢/٢.
(٧) انظر: المصدر السابق: ٢٤٩٣/١.



ومن الشواهد التطبيقية عنده: **ما كان بصيغة «مِثْل»**:

قال عبدالله: سمعتُ أبي يقول: قُطْبَة بن عبدالعَزيز شيخ ثقة، ويَزيد بن عبدالعزيز بن سِيَاه مِثله في التثبُّت، وكانَ قُطْبَة رجلاً يتفقَّه[1].

وقال المرُّوذي: سألتُ أَبا عبدالله عن مَطَر الوَرَّاق، فقال فيه قولاً لَيِّناً، وقال: هو مِثل ابن أبي ليلى[2].

وسألتهُ عن عُقَيْل بن خالِد بن عَقيل، فقال: صالح الحديث، روايته مثل رواية أصحابه، لا بأس بِهِ[3].

وما كان بصيغة «يُشبه»، أو «يُوازِي»، أو «في عِداد»، أو «يُقاس بفلان»، أو «عدم تقديم أحد على أحد»:

فقد سئل عن أبي قتادَة الحَرَّاني، فقال: يُشبهُ أَهل النُّسك والخَير، إِلاَّ أَنَّهُ كان رُبَّما أَخطأ[4].

وسئل عن يزيد بن عبدالله بن قُسَيْط، ويحيى بن سعيد، فقال: يحيى يُوازِي الزُّهرِي[5].

وقال: يحيى بن عَتيق في عِداد أَيوب وابن عَوْن، كان يتبع أَلفاظ محمد[6]. ومِسْعَر ثقة ثقة، إِنَّما يُقاس بسفيان وزائِدة وأَصحابهم[7].

وسئل عن عيسى بن يُونُس، وأَبي إِسحاق الفَزَارِي، ومَروان بن مُعاوية

(١) انظر: العلل رواية عبدالله: ٢/٢٠٩.
(٢) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ٦٤.
(٣) انظر: المصدر نفسه: ٣٧٣.
(٤) انظر: العلل رواية عبدالله: ١/٩٨٥.
(٥) انظر: المصدر نفسه: ٢/٢٥٧.
(٦) انظر: سؤالات أبي داود: ٤٨٤. أي يتحرّى أقوال محمد بن سِيرِين ويعمل بها.
(٧) انظر: المصدر نفسه: ٣٥٦. وسفيان: هو الثوري.

أَيّهم أَثبت؟ قال: ما فيهم إلاَّ ثبت، قيل لهُ: فمَن تُقَدِّم؟ قال: ما فيهم إلاَّ ثقة، ثبت، إلاَّ أَنَّ أَبا إسحاق ومكانهُ من الإسلام[1].

ويجمع عدداً من الرواة بلفظ واحد من ألفاظ الجرح والتعديل، وقد يُميِّز أحدهم بعد أن جمعه مع غيره من الرواة:

فسئل: عن عطاء بن السَّائِب أَحبّ إِليكَ أو حُصَيْن؟ فقال: كلاهما ثبتان[2].

وقال: صَفْوَان بن عمرو، وابن جابر - يعني عبدالرحمٰن بن يَزيد بن جابِر - ثقتان[3]. وقال: زِياد بن خَيْثَمة، وزِياد بن الفيَّاض ثقتان[4].

وقال أبو داود: قال أحمد: الأربعة؛ زائِدة، وسفيان، وزُهير، وشعبة، أراهم متقنين[5]. وفي رواية المرُّوذي قال: «هؤلاء ثقات»[6].

وقال: قلتُ لأحمد: الشَّيْبَانِي؟ قال: بَخٍ، ثمَّ قال: الشَّيْبَانِي، ومُطَرِّف، وحُصَيْن هؤلاء ثقات[7].

وذَكَر من كنيتهُ أبو حازِم من الرواة، وبعد أنْ ميَّزهم بذكر أسمائِهم، أو من رَوَى عنهم، قال أحمد: كُلّهم ثقات - يعني من كُنيتهُ أبو حازِم[8].

---

(١) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ٣٩.
(٢) انظر: المصدر نفسه: ٣٣. وحُصَيْن: هو ابن عبدالرحمٰن السُلمِي.
(٣) انظر: سؤالات أبي داود: ٢٧٧.
(٤) انظر: المصدر نفسه: ٤١٦.
(٥) انظر: المصدر السابق: ٤٠٤. وزائِدة: هو ابن قُدَامَة، وزُهَير: هو ابن مُعاوِية، وسفيان: هو الثورِي.
(٦) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ٣٠٤.
(٧) انظر: سؤالات أبي داود: ٣٦٢. والشَّيْبَانِي: هو سُليمان بن أبي سُليمان أبو إِسحاق، ومُطَرِّف: هو ابن طَرِيف، وحُصَيْن: هو ابن عبدالرحمٰن السُلمِي.
(٨) انظر: العلل رواية عبدالله: ٢/٤٤٤.

وقال: آل كَعْب؛ كُلّهم ثقات، كُلٌّ من مَرْوِي عنهُ الحديث[(١)].

وقال عبدالله: سمعتُ أبي يقول: مَهدِي بن مَيمون، وسَلاَّم بن مِسْكِين، وأَبو الأَشْهَب، وحَوْشَب بن عقيل، كُلّهم من الثقات، إلاَّ أَنَّ مَهدِي كأَنَّهُ أَحبّ إِليّ، وهو في القَلبِ أَحلاهُم[(٢)].

وقال: سئل أبي عن ابن شابور، والهَيْثَم بن حميد، ومحمد بن حِمْيَر، فقال: ما علمتُ إلاَّ خَيراً[(٣)].

وقال: قال أبي: درَّاج، وحُيَيّ، وزَبَّان هؤلاء الثلاثة أحاديثهم مناكير[(٤)].

١٥ ـ تفسيره للجرح: سواء أكان جرحاً في عدالة الراوي أم في ضبطه.

والعدالة: هي سُلوك حَياتِي يَنبثِق عن اقتناع مُعين يلازِمه الإِنسان، ويتَّصِف به، فيُسَمَّى العَدْل، روى عبدالرزّاق عن الثوري، عن منصور، قال: «قلت لإِبراهيم ـ يعني النَّخعِي ـ: ما العدل من المسلمين؟ قال: كان يُقال: الذين لَم تَظْهَر لهم ريبة، وفي لفظٍ آخر عنهُ: من لم يُظَنّ بهِ ريبة»[(٥)]..

وفسَّر أَكثر المُحدِّثين العَدْل بأَنْ يكون: مُسلماً، عاقِلاً، بالِغاً، سالِماً من أسبابِ الفِسق وخوارِمِ المروءَة[(٦)].

---

(١) انظر: المسائل: رواية ابن هانيء: ٢١١/٢.

(٢) انظر: العلل رواية عبدالله: ٢٩١/١.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ٨٢١/٢. وابن شَابور: هو داود، أو سُليمان المكّي، وقيل: اسم أبيه عبدالرحمٰن، وشَابور هو جَدّه.

(٤) انظر: المصدر السابق: ١١٣٨/٢. ودَرَّاج: هو ابن سَمعان، أبو السَّمح، وحُيَيّ: هو ابن عبدالله بن شُرَيْح المعافِري، وزَبّان: هو ابن فائِد المصرِي، أبو جُوين.

(٥) مصنف عبدالرَّزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ ٣١٩/٨، وانظر الكفاية ص ٧٨.

(٦) انظر: معرفة علوم الحديث: محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، =

ومن ألفاظ الجرح المُفَسَّرَة التي تُخِلّ بالعدالة عند الإمام أَحمد: كأن يقول: «فُلان وضَّاع أو كذَّاب»، قال عبدالله: سألتُ أبي عن عبدالله بن مِسْوَر، فقال: من وَلَد جَعفر بن أبي طالِب، روَى عنهُ عمرو بن مُرَّة، وخالِد بن أبي كَريمة، وعبدالمَلِك بن أبي بَشِير، قال: وقال جَرِير عن رَقَبَة: كان ابن مسور يَضَع الحديث ويَكْذِب، قال أحمد: وقد تركتُ أنَا حديثه، وكان عبدالرحمٰن بن مَهدِي لا يُحدِّثنا عنه[١].

وقال: لا يُكتَب حديث سَيْف بن محمد ابن أُخت سفيان الثورِي، ليس سَيْف بشيء، كان يَضَع الحديث[٢].

وقال ابن حجر في ترجمة عبدالمنعم بن إدريس: قال أحمد: كان يَكْذِب على وَهْب بن مُنَبِّه[٣].

وفي ترجمة عبدالمَلِك بن عبدالعَزيز بن المَاجشون صاحب مَالِك، قال ابن حجر: سئل عنهُ أحمد، فقال: هو كَذا وكَذا، من يأخذ عنهُ؟![٤].

وفسَّر ذلك ابن عبدالبر فقال: «كان فقيهاً فصيحاً، دارَت عليهِ الفُتيا، وكان مُولعاً بسماعِ الغِناء[٥]، قال: وقال أحمد: قَدِم علينا ومعهُ من

= المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ط٢، ١٣٩٧هـ، ص ٥٣، وتدريب الراوِي شرح تقريب النواوي: جلال الدين عبدالرحمٰن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق عبدالوهّاب عبداللطيف، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ط٢، ١٣٩٢هـ ٣٠٠/١، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت١١٨٢هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٦٦هـ ١١٧/٢.

(١) انظر: العلل رواية عبدالله: ١١٣٩/١.
(٢) انظر: المصدر نفسه: ٣١٧/١.
(٣) انظر: لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعلمي للطباعة، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ ٧٣/٤، ٧٤.
(٤) انظر: المصدر نفسه: ٦٥٨/٢.
(٥) انظر: التهذيب لابن حجر: ٣٦١/٦ ـ ٣٦٢.

يُغَنِّيهِ[1]، وقال الأَثرم: قلتُ لأحمد: إِنَّ عبدالمَلِك بن المَاجشون يقول في سندٍ كَذا وكَذا، قال: مَنْ عبدالملك؟! عبدالمَلِك من أَهل العِلم؟! مَنْ يَأخذ من عبدالمَلِك؟[2]. فسماع الغِناء مُخِلّ بعدالةِ الراوِي.

وقال المرُّوذي: سألتهُ عن حفْص الفَرْخ، فقال: لم أكتبْ عنهُ، كان يتتبَّع السلطان[3].

وأما الضبط، فهو نوعان: ضبط صدر، وضبط كتاب. وضبط الصدر يستلزِم مُقوِّمَات أَكثر من ضبط الكِتاب، وهو دليل على تَميُّز صاحبه على أَقرانهِ، ولا يَخفى أَنَّ مُعظم جوارِح الضبط إِنَّما جاءَت من اختلالِ الحفظ؛ لأنَّ أكثر المُتقدمِين لا يكتبون، قال الترمذي: «وأكثر من قَضَى من أَهلِ العِلمِ كانوا لا يكتبون، ومن كَتَبَ منهم إِنَّما يكتب له بعد السَّماع»[4].

وقال: «إِنَّما تفاضَلَ أَهل الحِفظ بالحفظِ والإِتقان والتثبُّت عندَ السَّماع، مع أَنَّهُ لم يَسْلَم من الخَطأ والغَلط كبير أَحد من الأَئِمة مع حفظِهم»[5].

فالذي يَعتمِد على حِفظهِ يقع منهُ الغَلط والسَّهو أكثر من الذي يَعتمِد عَلَى كتابهِ.

ومن ألفاظ الجرح المُفسَّرة التي تخل بالضبط: قال أحمد: قَبِيصَة كثير الغَلط، كان صغيراً لا يضبِط عن سفيان[6].

---

(١) انظر: التهذيب لابن حجر: ٣٦٢/٦.
(٢) انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٣) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ١١. وهو حفص بن عمر بن ميمون العَدَنِي المُلقب بالفَرْخ.
(٤) العلل المفرد في آخر كتاب سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرة (ت٢٩٧هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون تاريخ): ٧٤٦/٥.
(٥) انظر: المصدر نفسه: ٧٤٧/٥، ٧٤٨.
(٦) انظر: تاريخ بغداد: ٤٧٤/١٢. وقَبِيصَة: هو ابن عُقبة، أبو عامِر السُّوَائِي.

وسئل عن محمد بن جابر بن سَيَّار، فقال: أحاديثه عن حمَّاد مضطربة، وفي كتبهِ لُحُوق[1].

وقال عبدالله: قال أبي: ضاعَ كِتاب حمَّاد بن سَلَمَة عن قَيس بن سعْد فكان يُحدِّثهم من حِفظهِ، فهذه قِصته[2].

وقال أبي: رأيتُ خَلَف بن خَلِيفة وهو كَبير، فوضعهُ إنسان من يدهِ، فلمَّا وضعهُ صاحَ - يعني من الكبر - فقال لهُ إنسان: يا أَبا أحمد حدَّثكم مُحارِب.... وقصَّ الحديث، فتكلَّم بكلامٍ خَفِيَ عَلَيّ، وجَعلْتُ لا أَفهم ما يقول، فتركتهُ، ولم أكتبْ عنهُ شيئاً[3].

وقال أبو داود: سمعتُ أحمد قال: احترَقَتْ كُتب ابن لَهِيعَة، زعموا كان رِشْدِين بن سعْد قد سمِع منهُ كُتبه، فكانُوا يأخذون كتبه، فلاَ يأتونهُ بشيءٍ إلاَّ قرَأ[4].

وقد يَعِيب إمامنا الراوِي على ادعاء السماع ممَّن لم يسمع منهُ، لِمَا فيهِ من الانقطاع والإرسال، والأَمثلة كثيرة ومنها: قال الميموني: قال لِي أبو عبدالله عن يحيى بن سعيد في حديثِ شعبة: ليس بشيء عن مُجاهِد، قال: سمعتُ عائِشة، وأنكرَ أنْ يكون سَمِع من عائِشة[5].

وقد يفسِّر جرح غيره من النُّقاد، ويُبَيِّن وجه الطَّعن فيه، والدَّافِع إِليه

---

(1) انظر: المسائل رواية ابن هانيء: ٢/٢٣٠.
لُحُوق: اللَّحَق، واللُّحُوق، والإِلْحَاق: بمعنى الإدْرَاك، واللَّحَق: الشَّيء الزَّائِد، قال ابن عُيينة: كأنَّ بين أسطرٍ لَحَق، أي زيادَة، واللَّحَق: ما يُلْحَق بالكتاب بعد الفراغ منه. انظر: لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، حققه نخبة من الأساتذة بدار المعارف (بدون تاريخ) ٥/٤٠١٠.

(2) انظر: العلل رواية عبدالله: ٢/١١٦٧.

(3) انظر: المصدر نفسه: ٢/١١٧٥.

(4) انظر: سؤالات أبي داود: ٢٥٦. ونحوه في العلل رواية عبدالله: ١/١٤٩٠.

(5) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ٤٨٥.



إذا كان الجرح غير قادِح في نفسِ الأَمر: فعندما طَعَنَ مَالِك في سَعْد بن إبراهيم، قال أبو داود: سمعتُ أحمد، قال: ما أدرِي ما كانَ بَلِيَّة مَالِك معهُ حيثُ لم يروِ عنهُ، ثمَّ قال: زعموا أَنَّ سَعْداً كان وَعَظَ مَالِكاً، أَي في نَسبِهِ فتركهُ[1]، وقال: سَعْد ثقة، فقالوا: إِنَّ مَالِكاً لا يُحدِّث عنهُ، فقال: من يَلتَفِت إلى هذا؟! فسَعْد ثقة، رجلٌ صالح[2]. فسبب كلام مَالِك في سَعْد؛ هو طَعْن سعد في نَسَب مَالِك. والله أعلم.

وقال: كانَ يحيى لا يُحدِّث عن صالِح بن أبي الأَخْضَر، ولم يرضهُ، وفسَّر ذلك؛ بأَنَّ صالِح حدَّثهم بأحاديث ثمَّ قال صالِح: لم أَسْمَعْهَا[3].

وقال ابن حجر في ترجمة أحمد بن عبدالمَلِك الحَرَّانِي، قال أحمد: ما رأيتُ بِهِ بأساً، رأيتهُ حافِظاً لحديثِهِ، وهو صاحب سُنَّة، قال الميموني: فقلت لأحمد فقال: أَهل حَرَّان يُسيئون الثناء عليهِ، فقال: أَهل حَرَّان قلَّ ما يرضون عن إِنسان، إِنَّما يَغْشى السلطان بسبب ضَيْعَة لهُ، قال: فرأيتُ أَنَّهُ عند أبي عبدالله حَسَن، يتكلَّم فيهِ بكلامٍ حَسَن[4].

ومن هُنا تظهَر أَهمية تفسير الجرح؛ لأَنَّ النَّاس مُختلفون في أَسباب الجرح، فَيُطْلِقُ أحدهم الجرح بناءً على ما اعتقدهُ جرحاً، وليس بجرح في نفسِ الأَمر، فلا بدَّ من بيانِ سببِهِ ليظهر قادِح أَم لا كَما سَبق.

وقد يأتِي تفسير جرح الإمام أحمد من غيرِهِ: كما ذَكَرَ ابن عبدالبر في ترجمة الحُسين بن عَلي الكرَابيسِي بعد أَنْ أَثنى على عِلمهِ وإِتقانهِ، قال: «وكانَت بينهُ وبين أَحمد صَدَاقة وَكِيدَة، فلمَّا خالفهُ في القُرآن عادَت تلكَ

(١) انظر: سؤالات أبي داود: ١٤٥.
(٢) انظر: التهذيب: لابن حجر: ٤٠٤/٣.
(٣) انظر: العلل رواية المروذي وغيره: ١٣٠.
(٤) انظر: التهذيب: ٤٩/١.

الصَّدَاقَة عَداوة، فكانَ كُلّ واحد منهما يَطْعَن على صاحبِهِ»[1]. ففسَّر جرح الإِمام أحمد للكرَابيسِي بسببِ مخالفتهِ في القُرآن.

وكذا فسَّر البيهقي قول الإِمام أَحمد: «ما ليزيد الدَّالانِي يدخل على أصحاب قتادَة»[2]، بما ذكرهُ البخاري: من أَنَّهُ لا يُعرَف لأبي خالِد الدَّالانِي سَماع من قتادَة[3].

١٦ ـ جرحه المجمل دون تفسير:

جاءت أقوال عديدة عن الإِمام أحمد في الجرح المُجمل، دون بيان سبب أو تفسير ذلك: كأن يقول: ضعيف، ضعيف جداً، ليس بقوِي، لا يَسوَى شيئاً، ليس حديثه بذاك... إلى غير ذلك من ألفاظِ الجرح غير المُفسر.

كما أنَّ من منهجه التليين المُبهَم، وفي ذلك إِشارة إِلى جرحِ الراوِي: قال المرُّوذي: سألتهُ عن بِشْر بن حَرْب، فقال: نحنُ صيام، وضَعَّفهُ[4].

وقال في كوْثر بن حَكِيم: ليس هو من عِيالنا[5].

وقال عبدالله: سمعتُ أبي يقول: ميمون أبو عبدالله: فَسلْ[6].

---

(١) انظر: الانتقاء بفضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: ليوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمِري (ت٤٦٣ هـ): دار الكتب العلمية (بدون تاريخ) ص ١٠٦.

(٢) انظر: السنن الكبرى: أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دار الفكر، (بدون تاريخ) ١٢١/١.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ٢١٥/٢.

(٤) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ١٥٠.

(٥) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال: عبدالله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ ٧٦/٦، لسان الميزان لابن حجر: ٤٩١/٤.

(٦) انظر: العلل رواية عبدالله: ٢٢٦٢/١. وميمون: هو مَولَى عبدالرحمٰن بن سَمُرَة القُرشِي.

وأَحياناً يستعمل بعض الحركات والإشارات الدَّالة على الجرح: كتحريكِ اليَد، أو نَفضها، أو الإِشارة إلى الفَم..... وغير ذلك من الإشارات.

فقال في مُسلم بن خالِد الزَّنجِي، فَحَرَّك يَدَهُ، ولَيَّنهُ[١].

وقال الذهبي لما ذُكِر لأحمد حديث عن إِبراهيم بن عَرْعَرَة، تغيَّر وجهه ونَفَضَ يَده[٢].

ومن التجريح غير المُفسر عنده قوله: «كَذا وكَذا»: فقال أبو داود: قلتُ لأحمد: سهل بن يوسف؟ قال: كان كَذا وكَذا[٣]. وقال: عبدالرحمٰن بن أبي الزِّناد، كَذا وكَذا[٤]. وسئل عن عتَّاب بن بَشير فقال: كَذا وكَذا[٥]. وسئل عن عبدالأعلى الثعلبِي، قال: كَذا وكَذا[٦].

كما أنَّ عُلماء الحديث يَنسبُون إِليه بعض الجرح المُبهَم: فيقولون مثلاً: كذَّبهُ أحمد. كما جاء في المُغني في ترجمة يعقوب بن الوَليد الأَزدِي[٧].

وقال المرُّوذي في ترجمة أبي بكر الهُذلِي: ضعَّف أَمرَهُ أَحمد[٨].

وذُكِرَ الرَّبيع بن صَبِيح، فقال المرُّوذي: تكلَّم فيهِ أَحمد بكلامٍ لَيِّن[٩].

وقال المرُّوذي: ذُكِر عمر بن يَعْلَى، فلَمْ يرْضَهُ[١٠].

---

(١) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ١٨.
(٢) انظر: الميزان: ٥٧/١.
(٣) انظر: سؤالات أبي داود: ٥٢٩.
(٤) انظر: العلل رواية عبدالله: ٢٤٠/٢.
(٥) انظر: المصدر نفسه: ٢٣٩/٢.
(٦) انظر: المصدر السابق: ٢٢٩/٢.
(٧) انظر: المغني في الضعفاء: محمد بن أحمد الذهبي(ت ٧٤٨هـ)، تحقيق نور الدِّين عتر، مطبعة البلاغة، ١٣٩١هـ ٧٥٩/٢.
(٨) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ٩٥.
(٩) انظر: المصدر نفسه: ٩٦.
(١٠) انظر: المصدر السابق: ١٠٢.

١٧ ـ **النَّقد المُطلَق والنَّقد المُقَيَّد:** والنَّقد عند إمامنا ينقسم إلى قسمين: نقد مُطلَق، ونقد مُقيَّد.

والنَّقد المُطلَق: أنْ يَحكُم الناقد على الراوِي جرحاً وتعديلاً بوصفٍ عام مُطلَق دون تقييد بشخصٍ، أو مكانٍ، أو عِلمٍ... وغيره من الأُمور، ومن أمثلة ذلك:

قال عبدالله: سألتهُ عن أيوب بن موسى، فقال: ثقة[١]. وقال: سمعتُه يقول: عيسى بن طَهْمَان، شيخ ثقة[٢].

وقال أبو داود: قلتُ لأحمد: الرَّبيع بن مُسلِم؟ قال: ليس بهِ بأس[٣]. وسمعتهُ قال: كان حَبيب بن الشَّهيد من أهلِ التثبُّت[٤].

وقال المرُّوذي: سألتهُ عن حَكيم بن جُبيْر، فقال: ليس بذاك[٥]. وقال: قال أبو عبدالله: ثوْر بن يَزيد ثقة، إلاَّ أنَّهُ كانَ يرَى القَدَر[٦]. وسُئِل عن حَسَن بن عُمارَة، فقال: متروك الحديث[٧].

والنَّقد المُقيَّد: أن يَحكُم على الراوِي بالنِّسبَة لأَمرٍ مُعيَّن، كأَنْ يَحكُم عليهِ بالنِّسبَة لشخصٍ، أو عِلم، أو مَكان... أو غير ذلك من الأُمور كما سيتضح من خلال الأَمثلة:

فمن نقده المُقيَّد بأشخاص مُعيَّنين:

قال أبو داود: سمعتُ أحمد قيل لهُ: عبدالأَعلَى السَّامِي؟ قال: ما

(١) انظر: العلل رواية عبدالله: ١٥٨٥/١.
(٢) انظر: المصدر نفسه: ٢٣٨٠/٢.
(٣) انظر: سؤالات أبي داود: ٥٠١.
(٤) انظر: المصدر نفسه: ٤٨٨.
(٥) انظر: العلل رواية المرُّوذي: ١٢٢.
(٦) انظر: المصدر نفسه: ١٩٠.
(٧) انظر: المصدر السابق: ٢٦١.

كانَ من حفظهِ ففيهِ تخلِيط، وما كانَ مِن كِتاب فَلا بأَس بهِ، وكانَ يحفظ حديث يُونُس مِثل سورة من القُرآن[1].

وقال: سمعتُ أحمد يقول: عبدالعَزيز الدَّارَوَرْدِي عنده عن عُبيد الله مناكير[2].

وسمعتهُ قال: زَيد بن الحُبَاب كان صدوقاً، وكان يضبط الألَفاظ عن مُعاوِية بن صالِح، ولكن كانَ كثير الخَطأ[3].

وقال عبدالله: سمعتهُ يقول: محمد بن سِيرِين في أبِي هريرة لا يُقَدَّم عليهِ أَحد[4]. وقال: سفيان أَثبت النَّاس في عمرو بن دِينار وأَحسنهُ حديثاً[5].

وقال: قال أبي: عِكرمَة بن عمَّار مضطرِب عن إِياس بن سَلَمَة، وكأَنَّ حديثه عن إِياس بن سَلَمَة صالِح[6]. وقال أيضاً: وهو مضطرِب الحديث عن يحيى بن أبي كَثير[7].

وقال: ما رأيتُ أكثر خطأ في الثورِي من الفِرْيَابِي[8].

وقال المرُّوذي: سألتهُ عن ابن أبي ذِئب كيف هُو؟ قال: ثقة، قلتُ: في الزُّهرِي؟ قال: كَذا وكَذا، حَدَّث بأحاديث كأَنَّهُ أرادَ خُولِف[9].

ومن نقده المُقيد بعلوم مُعيَّنة:

قال المرُّوذي: سألتهُ عن عُبيد الله بن أبي جَعفر، قال: كان يُقال: إِنَّهُ

---

(١) سؤالات أبي داود: ٥٣٠. يونس: هو ابن عُبيد بن دِينار العَبدِي.
(٢) انظر: المصدر نفسه: ١٩٨.
(٣) انظر: المصدر السابق: ٤٣٢.
(٤) انظر: العلل رواية عبدالله: ٦٤٩/١.
(٥) انظر: المصدر نفسه: ١٦١/١. وسفيان: هو الثورِي
(٦) انظر: المصدر نفسه: ٧١٧/١.
(٧) انظر: المصدر السابق: ١١٤٤/٢.
(٨) انظر: المسائل رواية ابن هانىء: ٢٣٩/٢. الفِرْيابِي: هو محمد بن وَاقِد.
(٩) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ٦٠.

حَسَن الفِقه، من أهل المدينة، قلتُ: كيف هُو في الحديث؟ قال: هَا[1].

وقال أبو داود: سمعتُه يقول: كان سعيد بن أبي عَروبَة يحفظ التفسير عن قتادَة[2].

وقال المرُّوذِي: قال أبو عبدالله: كان ابن إِسحاق يُدَلِّس[3]، وقَد رَوَى حديث ابن إِسحاق في مسنده ولم يكن يحتج بهِ[4]، قال المرُّوذِي: قلتُ لهُ: أيّما أَحبّ إِليكَ ابن إِسحاق أو موسى بن عُبيدة؟ فقال: أمَّا محمد فهو رجل يُسْمَع منهُ، ويُكْتَب عنهُ هذه الأَحاديث - يعني المغازِي وَحدها - وأمَّا موسى فلَمْ يكن بهِ بأس، ولكنَّهُ دون محمد بن إِسحاق[5]. فقيَّد سماع وكتابة الأَحاديث التي تتعلَّق بالمغازِي وحدها، أمَّا غيرها من أحاديثِهِ فلا يحتج بها.

وقال ابن أبي يعلى: قال أحمد: أبو عبدالله القطَّان بَصِير بالعربية والنَّحو[6].

وفي ترجمة نَجِيح بن عبدالرحمٰن السِّندِي أبو معْشر، وذكر مغازِي أبو معْشر، قال ابن أبي حاتم: كان أحمد لا يرضاه، ويقول: كان بصِيراً بالمغازِي[7].

وقال: قال أحمد: نافِع بن عبدالرحمٰن بن أبي نُعَيم القارِىء كان يُؤخذ عنهُ القُرآن، وليس في الحديثِ بشيء[8].

وذُكِرَ قتادَة بن دِعَامة السَّدوسِي، فأطنَبَ أحمد في ذكرهِ، وجعلَ ينشر

(١) انظر: العلل رواية المروذي وغيره: ١١٤.
(٢) انظر: سؤالات أبي داود: ٤٩٢.
(٣) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ١.
(٤) انظر: سير أعلام النبلاء: للذهبي ٤٦/٧.
(٥) انظر: التهذيب: لابن حجر: ٣٨/٩.
(٦) انظر: طبقات الحنابلة: ٢٥٤/١.
(٧) انظر: الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم ٤٩٤/٨.
(٨) انظر: المصدر نفسه: ٤٥٦/٨.

من فضلهِ وعِلمهِ ومعرفتهِ بالاختلاف والتفسير وغير ذلك، وجعل يقول: عالِم بتفسير القُرآن واختلاف العُلماء، ووصفهُ بالعِلمِ والفِقهِ، فقال: قلَّ ما تجد من يتقدمهُ، إنَّما المِثْل فَلَعَلَّ[1].

وقال صالح عن أبيهِ: مُقاتِل بن سُليمان صاحب تفسير، ما يعجبني أَنْ أَروِي عنهُ شيئاً[2].

ومن نقده المُقيد بأحاديثِ بعض الرواة:

قال المرُّوذي: سألتهُ عن مُبارَك بن فَضَالَة، فقال: ما رَوَى عن الحَسن يُحتَج بهِ، وقال: دخلَ على أبي جَعفر فجعلَ يقول: يا أَمير المؤمنين سمعتُ الحَسن يقول، وسمعتُ الحَسن يقول، ثُمَّ قال أبو عبدالله: كان أبو جَعفر يُعجبهُ أَمر الحَسن[3].

وقال: وسألتُه عن سفيان بن حُسين فقال: ليس هو بذاك، في حديثهِ عن الزُّهرِي شَيء[4].

وذُكِر اللَّيْث بن أبي سُلَيم، قال أحمد: ضعيف الحديث عن طاوس، وإذا جمع طاوس وغيرهُ زيادة هو ضعيف[5].

وقال عبدالله: قال أبي: مَطَر الوَرَّاق في عَطاء ضعيف الحديث[6].

وقال: سمعتُ أبي يقول: يحيى أَحسَن النَّاس حديثاً عن إِسماعيل - يعني ابن أبي خالِد - لأَنَّ فيها أَخباراً حدثنا قَيس، حدثنا حَكِيم بن جابِر[7].

---

(١) انظر: الجرح والتعديل ١٣٤/٧.
(٢) انظر: المسائل رواية ابنه صالح: ١٠٢١.
(٣) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ١٨٢.
(٤) انظر: المصدر نفسه: ٢٨.
(٥) انظر: المصدر السابق: ٤٠٨.
(٦) انظر: العلل رواية عبدالله: ١٠٥٦/١.
(٧) انظر: المصدر نفسه: ٩٩٠/٢. يحيى: هو ابن سعيد القطّان.

وقال صالح عن أبيهِ: وكان حَنْظَلة السَّدوسِي ضعيف الحديث، يروِي عن أَنس بن مَالِك أحاديث مناكير[1].

وقال أبو داود: سمعتُ أحمد بن حنبل قال: يحيى بن سعيد الأُموِي ليس بهِ بأس، عندهُ عن الأَعمش غرائِب[2].

وسمعته قال: إِبراهيم بن سَعْد صحيح الحديث عن ابن إِسحاق[3].

وسئل عن ابن جابِر فقال: أَحاديثه عن حمَّاد مُضطرِبة، وفي كتبهِ لُحُوق[4].

وقال ابن حجر: مغيرة بن مقسم الضبي الكوفي، أحد الأئمة، متفق على توثيقه، لكن ضعف أحمد بن حنبل روايته عن إبراهيم النخعي خاصة، قال: كان يدلسها، وإنما سمعها من حماد[5].

ومن نقده المقيد بالحكُم على راوٍ بالتعديل بالنِّسبَة إلى شخص مع جرحهِ بالنِّسبة لشخصٍ آخر:

قال أبو داود: قلتُ لأحمد: مُغيرة أَحبّ إِليكَ في إِبراهيم أو حمَّاد؟ قال: أَمَّا فيمَا روَى سفيان وشعبة عن حمَّاد، فحمَّاد أَحبّ إِليّ؛ لأَنَّ في حديثِ الآخرين عنهُ تخليطاً[6].

---

(١) انظر: المسائل رواية ابنه صالح: ١٢٣٦.

(٢) انظر: سؤالات أبي داود: ٥٧٧.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ٢٠٢.

(٤) انظر: مسائل أحمد برواية ابن هانيء: إسحاق بن إبراهيم (ت٢٧٥هـ)، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ ٢/٢٣٠. وابن جابِر: هو محمد بن جابِر بن سَيَّار، ولمزيد من الأمثلة انظر: العلل رواية عبدالله: ٧١٧/١، ٢٥٧٢.

(٥) انظر: هدي الساري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ص ٤٤٥.

(٦) انظر: سؤالات أبي داود: ٣٣٨. وإبراهيم: هو ابن يَزيد النَّخعِي، وحمَّاد: هو ابن أبي سُليمان.

وقال: جعفر بن بُرْقان ثقة، ضابِط لحديث ميمون، وحديث يَزيد بن الأَصَم. وهو في حديثِ الزُّهري يضطرِب ويختلف فيهِ[1].

وقال ابن حجر في ترجمة زُهير بن محمد التميمِي: قال أحمد: رواية أصحابنا عنهُ فمستقيمة عبدالرحمٰن بن مهدي وأبو عامِر، وأمَّا أحاديث أبي حَفص ذاكَ التنيسِي عنهُ فتلكَ بواطِيل موضُوعة[2].

ومن نقده المُقيّد ببعضِ الأَوطان:

قال أبو داود: قلتُ لأحمد: فَرَج بن فَضالَة؟ قال: إذا حَدَّث عن الشَّامِيين فليس بهِ بأس، ولكن حديثهُ عن يحيى بن سعيد مُضطرِب[3].

وقال: سمعتُ أحمد يقول: مَالِك أعرَف بأهلِ بلادهِ، فأَمَّا عن غير أَهل بلاده، فقد حدَّث عن عبدالكَريم بن أُميَّة، وحُمَيد الأَعْرَج، وحُميد الطَّويل، قيل: احتَمَلَهُم عن قِلَّة نفرٍ منهم؟ قال: نعم[4].

وسمعتُه يقول: مَا رأَيتُ قَوماً سُود الرؤوس في هذا الشَّأن مِثل أَهل البصرة؛ يعنِي الحديث والأَلفاظ، كأَنَّهم تعلَّمُوه من شعبة[5].

وسمعتهُ يقول: أهل الكوفة ليس لحديثهم نُور؛ يذكرون الأَخبار[6].

وقال الميموني: سمعتهُ يقول ـ وذَكَرَ الشَّامِيين ـ، فقال: صَدَقَة بن خالِد ثقة مأمون، ما بلغنِي أنَّ أحداً من الشَّامِيين كانَ يكتب حديثه بيدهِ غيره، فذاكَ بَيِّن في حديثِهِ[7].

---

(١) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ٣٥٥. ميمون: هو ابن مِهْرَان.
(٢) انظر: التهذيب: ٣/٣٠١.
(٣) انظر: سؤالات أبي داود: ٣٠٤.
(٤) انظر: المصدر نفسه: ١٩٩.
(٥) انظر: المصدر السابق: ١٤٠.
(٦) انظر: المصدر السابق: ١٤١.
(٧) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ٥١١.

وقال المرُّوذي: سألتهُ عن إِسماعيل بن عيَّاش فحَسَّن روايتَهُ عن الشَّامِيين، وقال: هو عنهم أحسنُ حالاً ممَّا روَى عن المَدنيين وغيرهم[1].

وقال صالح عن أبيهِ: يزيد بن هارون من سمع منهُ بواسِط هو أَصحّ ممَّن سمِع ببغداد؛ لأنَّهُ كانَ بواسِط يُلقَّن فرجَعَ إلى ما في الكُتب[2].

وقال عبدالله: سمعتُ أبي يقول: سماع وكِيع من المسعودِي بالكوفة قدِيماً وأبو نُعَيْم أيضاً، وإِنَّما اختلط المسعودِي ببغداد، ومن سمع منهُ بالبصرة والكوفة فسماعه جَيد[3].

وقال الأَثرم عن أحمد: في رواية الشَّاميين عن زُهَير بن محمد التميمِي يروون عنهُ مناكير، ثُمَّ قال: أَمَّا رواية أَصحابنا عنهُ فمُستقيمة[4].

ومن نقده المُقيَّد بأحاديث مُعيَّنة:

قال الميموني: قال لي أبو عبدالله: رِشْدِين ليس بهِ بأس في الأَحاديث الرقاق[5]، وقال: سمعتُ أبا عبدالله يقول: رِشْدِين بن سعد ليس يُبالي عمَّن روَى، ولكنهُ رجل صالِح، قال: فوثقهُ هَيْثم بن خارِجَة وكان في المَجلس، فتبسَّم أبو عبدالله، ثمَّ قال: ليس بهِ بأس في أَحاديثِ الرقاق[6].

وسمعتهُ يقول: لم أرَ أَحداً أَعلم بها من يحيى بن سعيد؛ يعني في أَحاديثِ المناسِك[7].

---

(١) انظر: العلل رواية المروذي وغيره: ٢٤٩، وانظر نحوه في سؤالات أبي داود: ٣٠٠.
(٢) انظر: المسائل رواية ابنه صالح: ١٢٧٠.
(٣) انظر: العلل رواية عبدالله: ١/٥٦٠.
(٤) انظر: التهذيب لابن حجر: ٣/٣٠١.
(٥) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ٤٨١.
(٦) انظر: التهذيب: ٣/٢٤٠.
(٧) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ٤٠٠.

١٨ ـ المُصطلحات المُفردَة والمُركَّبَة في نقدِه:

إنَّ الوقوف على المُصطلحات الخاصَّة بالإمام أحمد، وتحديد مدلول بعضها أمر ذو أهمية كبيرة في عِلم الجرح والتعديل، وقد ورد عنه مُصطلحات كثيرة تنقسم في مجملها إلى قسميْن: مُصطلحات مُفردَة، ومُصطلحات مُركَّبَة، وإليك نماذِج منها على سبيل المثال لا الحَصر، أمَّا الدِّراسة المُفصَّلة فستأتِي إنْ شاءَ الله تعالى في بحث خاص بـ«مدلول ألفاظِ الإمام أحمد في النَّقد»، يظهر قريباً بإذن الله.

فالمُصطلحات المُفردَة: كأَنْ يقول: ريحانة البصرة، من أَوعِية العِلم، ثقة، ثبت، مُتقِن، حجَّة، كَيِّس، صالِح، شيخ صدوق، مجهول، معروف، مشهور، ضعيف جداً... إلى غير ذلك من المُصطلحات المُفردَة.

والمُصطلحات المُركَّبَة: كأَنْ يقول: ثقة ثقة ثقة، ثقة خيار صالِح، مُسلم من معادِن الصِّدق، ثبت ثبت مُتقِن لا تأخذ عليهِ حَرفاً واحِداً، بخٍ ثقة ثقة، ثقة ثقة حَسَن الحديث، حافِظ مُتقِن، ثبت ضابط، ثقة ضابِط للحديث صدوق، ثقة مأمون، بخٍ ثقة، ثقة تثبت الحديث إلاَّ أَنَّهُ كان مُرجئياً، صدوق صدوق، صالِح ثقة، لَيس بالقوِي عندِي هو ضعيف، ليس بشيء ضعيف الحديث، ليس بشيء متروك الحديث، ليس بذاك قد حدَّث بأحاديث مناكير، مُنكَر الحديث ليس بشيء.... إلى غير ذلك من المُصطلحات المُركَّبَة.

١٩ ـ تأكيده الحُكم على الراوِي بذكر معرفته أو رؤيته لهُ أو لقائه إِياه:

إنَّ النَّاظر في العبارات التي تكلَّمَ بها إمامنا لتشخيص الرواة من ثقات وضعفاء، وبيان عِلمهم وضبطهم ومراتبهم فيها، يجد أَنَّهُ يُعَضِّد نقده ويؤكده بمعرفته أو إِدراكه أو لقائه للراوِي.

قال أبو داود: سمعتُ أحمد بن حنبل سُئل عن عبدالله بن عَوْن الخَزَّاز فقال: ما بِهِ بأس، أَعرفهُ قديماً، وجعلَ يقول فيهِ خَيراً[١].

(١) انظر: سؤالات أبي داود: ٥٨٦.

وسمعتُه قيل لهُ: كامل بن طلحَة؟ قال: قَد رأَيتهُ بالبصرة ولهُ حَلقة، وكان يذهب إلى عبَّادَان يُحدِّثهم، حديثهُ حديث مُقارَب[1].

وسمعتُه قال: حَمزَة؛ يعنِي ابن الحارِث بن عُمَيْر قد رأيتهُ، كانَ رجلاً يُعرَف فيهِ أَثر الصلاح[2].

وقال لأحمد: مِسكِين ـ أعني ابن بُكيْر ـ قال: قَد رأيتهُ، ما كانَ بهِ بأس، وقال: سمعتُ أحمد مرَّة أُخرَى ذكرهُ فقال: رأيتُ في حديثهِ خَطأ ولم يكنْ بهِ بأس[3].

وسمعتُ أحمد قيل لهُ: مُبَشِّر بن إِسماعيل الحَلَبِي؛ قال: قَد رأيتهُ، لم يكن بهِ بأس، كتبتُ عنهُ خمسة أحاديث أو ستة، كُنَّا جِئنا من الثَّغر حيث مات هارون؛ يعني أَمير المُؤمنين، وكُنتُ مَريضاً[4].

وقال عبدالله: قال أبي: رأيتُ عُبادة بن سُليمان الكلابِي عندهُ غُلام يُمْلي عليهِ الحديث في ألواحهِ، فلمَّا فرغَ قال لهُ: اقرأهُ، فلم يُحسِن، فقال لهُ: امحه، ثمَّ أَمْلى عليهِ حتى أَحْكَم قراءتها، وأثنى عليهِ خَيراً وذكرهُ بخير[5].

وقال: سمعتُ أبي يقول: رأيتُ سُلَيم المُقرِىء بالكوفة في مسجد يَعلَى بن عُبيد، قلتُ لهُ: سمعتَ منهُ شيئاً؟ قال: لا، كانَ يقرأ عليهِ، فرأيتُ غُلاماً بين يديهِ قد جَثا عَلَى رُكْبَتَيْهِ وهو يقرأ بالتحقيق والهَمز[6].

قال عبدالله: سمعتُ أبي يقول: زافِر ثقة ثقة قَد رأَيتهُ[7].

---

(١) انظر: سؤالات أبي داود: ٥٩٠

(٢) انظر: المصدر السابق: ٢٣٢.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٣١٧.

(٤) انظر: المصدر السابق: ٣١٢.

(٥) انظر: العلل رواية عبدالله: ١٥٠٨/١.

(٦) انظر: المصدر نفسه: ٢٤٤٤/١.

(٧) انظر: المصدر السابق: ٢٦٠٧/١. زافِر: هو ابن سُليمان أبو سُليمان الأيادِي.

٢٠ ـ اقتران بيان أحوال الرواة بألفاظ الجرح والتعديل: فالإمام أحمد على اطِّلاعٍ واسعٍ، ودراية واعِية بأحوالِ الراوِي من حيث اسمه، وولادته، ونسبه، ومَوطنه، وأوقات سماعه وتحديثه، وكتابته، وأحوال الشيوخ الذين يُحدِّث عنهم. كمَا أنَّ لدَيه إلماماً كبيراً، ونوع إحاطة بالراوِي فيمَا يتعلَّق بالدِّين والأمانة، أو الحِفظ، أو المرُوءَة.

فإذا سُئِل عن أحدِ الرواة، لا يكتفِي بذكرِ ألفاظِ الجرح والتعديل، بَلْ قَد يُبيِّن طبقته هل هو من الصحابة أم من التابعين؟ وإذا كانَ لهُ إخوة أو أخوات ومدَى الاتفاق والافتراق مع غيرهِ من الرواة، وكذلك يُبيِّن الأسماء المُبْهَمَة والمُهْمَلَة من الرواة، ويذكر نَسب الراوِي وأقرباءه، وقَد يُميِّز بين الرواة بذكرِ تلاميذ الراوي أو شيوخه، ويُشِير إلى أثبت وأوثق وأعلم وأضبط الرجال فيمَن رووا عنهُ، ويفاضِل بين الرواة وطُرق الحديث، وأحياناً يذكر مِهنَة الرواة ووظائفهم وأعمالهم، ويذكر عقيدة الراوِي وولاءه إنْ كانَ مِن المَوالِي، ويُبيِّن سماع الرواة بعضهم من بعض ولقاءاتهم، ومِقْدَار ما عند الرواة من الأحاديثِ وما صَحَّ منها، وصفاتهم الخُلُقِية والخَلْقِية، إلى غيرِ ذلكَ من الأحوال الكثيرة لرواة الحديث، وستخرج هذه الدراسة إن شاء الله تعالى في بحث خاص، بعنوان «دراية الإمام أحمد بأحوالِ الرواة»، وحسبنا أن نمثل ببعض الأمثلة:

قال المرُّوذي: سألته: نافِع بن جُبير بن مُطْعِم؟ فقال لي: رجلٌ من أبناء الصحابة، ثقة لا أعلم إلاَّ خيراً(١).

وقال: عرضت عليه كتاباً فيه هذه الأسماء، الإخوة فيه: عمران ابن عُيينة، وإبراهيم بن عُيينة، وأحمد بن عُيينة، فقال: كان محمد شيئاً، وكان بعد سفيان، وكان يلبس الصُّوف، وكان إبراهيم حدَّث بأحاديث أنكرها، وليَّن فيه القول(٢).

---

(١) انظر: العلل رواية المروذي: ٤٤٨.

(٢) انظر: المصدر نفسه: ٢٩٣.

وقال ابنه صالح عنه: عاصم بن محمد المدني ضعيف، والكوفي ثقة[1].

وقال عبدالله: سألتُ أبي عن حديث زَيد بن أبي أُنَيسة، عن أبي حازم، عن أبي أُمامة. فقلت لأبي: من أَبو أُمامة هذا؟ قال: هو أبو أُمَامة بن سَهل بن حُنَيف، ليس هو أبو أُمَامة صاحب رسول الله ﷺ[2].

وقال: سئل أبي عن حديث الفِريابي، عن سفيان، عن رجل، عن أبي عثمان أنَّه... الحديث، الرجل من هو؟ قال: هو جعفر صاحب الأنماط، وليس هو بقوي الحديث[3].

وسئل أبي عن حديث الفِرْيَابي، عن سفيان، عن نُوح، من نُوح هذا؟ قال أبي: نُوح بن أبي بلال، شيخ مديني ثقة، روَى عنهُ الثورِي وغيره[4].

وقال أبو داود: سمعتُ أحمد سئل عن إسحاق بن سعيد؟ فقال: ثقة، ورُبَّما سمعتُ أحمد قال: ليس به بأس، قال أحمد: أُمويّ[5].

وسمعتُ أحمد قال: ضَلَّ في طريق مكَّة فَسُمِّي معاوية الضَّال، وهو ثقة، ـ يعني معاوية بن عبدالكريم[6].

٢١ ـ روايته عن الثقات: فالمشهور عنه أنّهُ لا يروِي إلاَّ عن الثقات، قال السخاوي: «مَنْ كانَ يروِي عن ثقة إلاَّ في النادِر: الإمام أَحمد، وبَقِيّ بن مخلد، وحَرِيز بن عُثمان، وسُليمان بن حَرْب، وشعبة، والشعبِي،

(١) انظر: المسائل رواية ابنه صالح: ١٢٨٢.
(٢) انظر: العلل رواية عبدالله: ١٩١٢/٢.
(٣) انظر: المصدر نفسه: ٨٤٣/٢. والفِرْيابِي: هو محمد بن يوسف، وسفيان: هو الثورِي.
(٤) انظر: المصدر السابق: ٨٣٩/٢.
(٥) انظر: سؤالات أبي داود: ٤٢٠.
(٦) انظر: المصدر نفسه: ١١٣، والعلل رواية عبدالله: ٢٥٦٢/١.

وعبدالرحمن بن مَهدِي، ومَالِك، ويحيى بن سعيد القطّان......»[1]. وقال الهَيثمِي في ثابِت بن عبدالله بن جُمَيْع: «روَى عنهُ أَحمد وشيوخه ثقات»[2].

وكان ابنه عبدالله لا يكتُب في حياةِ أَبيهِ إلاَّ عن مَنْ أَذِن لهُ أَبوه، وكان أَبُوه لا يَأْذَن لهُ بالكتابةِ إلاَّ عن الثقات، وعن أَهلِ السُّنَّة[3].

هل روَى الإمام أحمد عمّن دُون الثقة؟ تَبيَّن ممَّا سَبَق أنَّ منهجه عدم الرواية إلاَّ عن ثقة، ولا يروي عمَّن أجمعَ النَّاس على تركِ حديثه. ومع ذلك نجد أَبا موسى المدينِي يقول: «ويروِي أَحمد في المُسنَد عمَّن ليس بذاك»[4].

وقال ابن تيمية: «وليس كُلّ ما رواهُ أَحمد في المُسنَد وغيرهِ يكون حجَّة عندهُ، بَلْ يروِي ما رواهُ أَهل العِلم، وشرطه في المُسنَد أَلاَّ يروِي عن المعروفِين بالكَذِب، وإِنْ كانَ في ذلكَ ما هو ضعيف»[5].

وقال أَيضاً: «وقد يروِي الإِمام أَحمد وإِسحاق وغيرهما أَحاديث تكون ضعيفة عندهم؛ لاتهام رواتها بسُوءِ الحِفظ ونَحو ذلك، يَعْتَبِر بها ويَستشهِد بها، فإِنَّهُ قد يكون لذلكَ الحديث ما يَشهَد لهُ أَنَّهُ محفُوظ، وقد يكون لهُ ما يشهَد لهُ أَنَّهُ خَطأ، وقَد يكون صاحبها كذَّاباً في الباطِن، ليس مشهوراً

---

(١) فتح المغيث: ١/٢٩٣.

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لعلي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، نشر مكتبة القدس، ١٣٥٢هـ ١/٨٠.

(٣) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ): ١٥، نشر الكتاب العربي، بيروت.

(٤) خصائِص المسند لأبي موسى المدينِي: ١/٢٧، المطبوع في أول المسند من طبعة أحمد شاكر، السعادة، ١٣٤٧هـ.

(٥) منهاج السُّنَّة النَّبوية في نقض كلام الشيعة والقَدَرية: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (ت٧٢٨هـ): ٤/٢٧، تحقيق محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ١٤٠٦هـ.

بالكَذِب، بَلْ يروِي كثيراً من الصِّدق فيروِي حديثه، وليس كُلّ ما رواهُ النّاس يكون كَذِباً، بَلْ يجيء التَّبيين في خَبرٍ كمَا قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦] فيُروَى لتُنْظَر الشواهِد هل تدُل على الصِّدق أو الكَذِب»[١] ا.هـ. وعقَّب عبدالفتاح أبو غُدَّة على كلام الهَيثمِي السابِق: «شيوخهُ كُلّهم ثقات» فقال: (هذا غالبِي لاَ كُلِّي، فقد روَى أَحمد عن عامِر بن صالِح، وعَلِي بن مُجاهد الكَابلِي وأمثالهما من المترُوكين والمُتَّهمِين بالكَذِب، وفي «الميزان»[٢] قال أبو داود: سمعتُ يحيى بن معين يقول: جُنَّ أَحمد يُحدِّث عن عامِر بن صالِح؟!

وجاء في ترجمة الكَابلِي في «الميزان»[٣]: «كَذَّبهُ يحيى بن الضُّرَيْس، ومَشَّاهُ غيره، ووثِّق، وقال ابن معين: كان يَضع الحديث».

وقال ابن حجر في «التقريب»[٤]: متروك، وليس في شيوخ أحمد أَضعَف منه)[٥] ا.هـ. كلام أبي غدَّة.

وجاءَ في مُسَوَّدةِ آل تيمية: «قال عبدالله: قلتُ لأبِي: ما تقول في حديثِ رَبْعِي بن حِرَاش عن حُذيفة؟ قال: لا، الأَحاديث بخلافِه... قلتُ: فقَد ذكرتهُ في المُسنَد؟ قال: قَصدتُ في المُسنَدِ الحديث المشهُور، وترَكتُ النَّاس تحتَ سَتْرِ الله، ولو أَردتُ أَنْ أَقصد ما صَحَّ عندِي، لم أروِ من هذا المُسنَد إلاَّ الشيء بعدَ الشيء»[٦].

---

(١) منهاج السُّنَّة: ١٥/٤.
(٢) انظر: ٣٦٠/٢. وقال الذهبي: «واهٍ، لعلَّ ما روَى أحمد بن حنبل عن أحدٍ أوهَى من هذا».
(٣) انظر: الميزان: ١٥٣/٣.
(٤) انظر: التقريب: ٤٧٢.
(٥) حاشية قواعد في علوم الحديث لظفر أحمد العثماني التهانَوي (ت١٣٩٤ هـ)، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب وبيروت، ط٣، ١٣٩٢ هـ، ص٢١٨.
(٦) انظر: المُسَوَّدة في أُصول الفقه: آل تيمية، مجد الدِّين أبو البركات عبدالسلام (ت٦٥٢ هـ)، وابنه عبدالحليم، وحفيده أحمد (ت ٧٢٨ هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، (بدون تاريخ) ص ٢٧٥.

فبيَّنَ ابن تيمية[1] سبب رواية الإمام أَحمد عمَّن دون الثقة كمَا أشرنا سالِفاً. وقال الذهبِي في هذه المسألة عند الكلام على مُسند الإِمام أَحمد: «ففيه جُملَة من الأَحاديث الضعيفة ما يسوغ نقلها، ولا يجب الاحتجاج بها، وفيها أَحاديث معدودة شبه موضوعة ولكنَّها قَطْرَة في بَحْر، وفي غُضونِ المُسنَد زيادات لعبدالله بن أحمد»[2].

ويرَى الذهبي أنَّ الإِمام أحمد إِذا روَى عن رجلٍ، فلا يستحِقّ هذا الرجل التَّرك: ففي ترجمةِ خالِد بن نافِع الأَشعرِي، قال أبو داود: متروك الحديث، قال الذهبي: وهذا تَجاوُز في الحَدِّ، فإِنَّ الرجل قَد حدَّث عنهُ أَحمد بن حنبل، ومُسَدَّد فلا يستحِقّ التَّرك[3].

قلتُ: فَدَّل هذا مع ما قبلهُ على أَنَّ من روَى عنهُ الإِمام أَحمد لا يكون متروكاً عندهُ في الغالِب، ومِثل الإِمام أَحمد وغيره من الأَئمة الذين وُصِفُوا بأَنَّهم لا يروون إِلاَّ عن ثقة، ورووا عن دونِهم لا يَضُر.

وبيَّن ذلكَ قول السخاوي: «إِلاَّ في النَّادِر» إنَّما احترز بها؛ لأَنَّ بعض أُولئك المُحتاطِين قد يُخطِىء في التوثيقِ، فيروِي عَمَّن يراهُ ثقة، وهو غير ثقة، وقَد يضطر إِلى حكايةِ شيء عمَّن ليس بثقة، فيرويهِ ويُبيِّن أَنَّهُ ليس ثقة[4].

وأَختِم هذه المسألة بقولِ الحافِظ ابن حجر[5] عن «المُسنَد»: (والحقُّ أَنَّ أَحاديثه غالِباً جِياد، والضِّعاف منها إِنَّما يُوردها للمُتابعات، وفيهِ القليل من الضِّعاف الغرائِب الأَفراد أَخرجها ثمَّ صارَ يَضرِب عليها شيئاً فشيئاً، وبقِيَ منها بَعْدُ بقِيَّة، وقَد ادَّعَى قوم أَنَّ فيهِ أَحاديث موضُوعات.

---

(١) انظر: منهاج السنة: ١/١٥

(٢) انظر: سير النبلاء: ١١/٣٢٩.

(٣) انظر: الميزان: ١/٦٤٤.

(٤) انظر: فوائد وقواعد: ١٧٩.

(٥) انظر: تعجيل المنفعة: ١٠.

وتتبع شيخنا الحافِظ أبو الفَضْل العراقِي من كلامِ ابن الجوزِي في الموضُوعات تسعة أحاديث أخرجها من المُسند، وحَكَمَ عليها بالوضع، وكُنتُ قرأتُ ذلكَ الجُزء عليهِ، ثمَّ تتبعتُ بعد من كلام ابن الجوزي فيها حديثاً حديثاً، فظهرَ من ذلكَ أنَّ غالِبها جِياد، وأنَّهُ لا يأتِي القَطع بالوَضعِ في شيءٍ منها، بَلْ ولا الحُكم بكون واحد منها موضُوعاً إلاَّ الفَرد النَّادِر مع الاحتمالِ القوِي في دفع ذلكَ وسمَّيتهُ: «القول المُسَدَّد في الذَّبِّ عن مُسند الإمام أحمد»[1]. ا.هـ كلام ابن حجر.

وقال أيضاً في جوابِهِ عنِ الأحاديث التسعة: «بأنَّ الأحاديث التي ذكرها، ليس فيها شيء من أحاديثِ الأحكام في الحلالِ والحرام، والتَّساهل في إيرادها مع تركِ البيان مجالها شائِع، وقد ثبتَ أنَّ الإمام أحمد وغيره من الأئمة قالوا: إذا روينا الحلال والحرام شدَّدنا، وإذا روينا في الفضائِل ونحوها تساهَلنا، هكذا حال هذه الأحاديث»[2].

معرفة الإمام أحمد بِمَن لا يروِي إلاَّ عن ثقة من الرواة، وهل رواية الثقة عمن دون الثقة تقويه أم لاَ؟

فمن الأئِمة الذين قال فيهم بِأنَّهُم لا يروون إلاَّ عن ثقة:

شعبة بن الحجَّاج: قال الذهبي في ترجمة عبدالرحمٰن بن مُعاوية أبي الحُوَيْرِث: قال عبدالله بن أحمد: حدَّثني أبي، قال: أبو الحُوَيْرِث روَى عنهُ سفيان، وشعبة، فقلتُ: إنَّ بِشر بن عمر زعمَ أنَّهُ سألَ مَالِكاً عنهُ فقال: ليس بثقة، فأنكرهُ، ثمَّ قال: لا وقَد حدَّث عنهُ شعبة[3]. فيستدلون بروايةِ شعبة عن رجلٍ، على عدم ضعفه.

---

(١) انظر: القول المُسَدَّد في الذَّبِّ عن مسند الإمام أحمد: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف، ص ١١.

(٢) انظر: المصدر نفسه: ١١ ـ ١٢.

(٣) انظر: الميزان: ٢/٥٩١.



عبدالرحمٰن بن مَهدِي: قال الأثرم عن أحمد: «إذا روَى عبدالرحمٰن عن رجلٍ، فروايته حُجَّة»[١].

مَالِك بن أنس: قال الإمام أحمد: «كُلُّ مَنْ روَى عن مَالِك فهوَ ثقة»[٢]. وقال أيضاً: «كان مَالِك بن أنس من أثبت النَّاس، لا تُبالِي ألاَّ تسأل عن رجلٍ روَى عنهُ مَالِك بن أنس، ولا سِيَّمَا مدِينِي»[٣].

وقال في أبي كامِل مُظَفَّر بن مُدرِك الخُرَاسَانِي، وأَبي سَلَمَة منصور بن سَلَمَة الخُزَاعِي، وأبي سَهل الهَيْثَم بن جَمِيل البَغدادِي: «أبو سَلَمَة والهَيْثَم وأبو كامِل، كان لهُم البصر بالحديثِ والرجالِ، ولا يكتبون إلاَّ عن الثقات»[٤].

يحيى بن سعيد القطَّان: قال أحمد: «عثمان بن حَفص بن غِياث ثقة، وقال: لا بأس بهِ، وكانَ مُرجِئاً، حدَّث عنهُ يحيى، ولم يكنْ يُحدِّث إلاَّ عن ثقة»[٥]. وقيل لأحمد: إذا روَى يحيى أو عبدالرحمٰن بن مَهدِي عن رجلٍ مجهول، يُحتَجّ بحدِيثِهِ؟ قال: يُحتَجّ بحدِيثِهِ[٦].

أيوب السَّختِيانِي: وسئل الإمام أحمد عن أَبي زَيْد المَدنِي، فقال: أَيّ شيء يُسأل عن رجلٍ روَى عنهُ أيوب؟!

(١) انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ٢٤٣/١٠، الكفاية له: ١٥٤، والتهذيب لابن حجر: ٢٥٢/٦.
(٢) انظر: شرح علل الترمذي: عبدالرحمٰن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق نور الدين عتر، ط١، ١٣٩٨هـ ٧٧٩/٢.
(٣) انظر: مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٧.
(٤) انظر: سير النبلاء للذهبي: ١٢٥/١٠.
(٥) انظر: العلل رواية عبدالله: ٢٦٥/٢، ١٨٦٣/١، سؤالات أبي داود: ٤٦٩.
(٦) انظر: سؤالات أبي داود: ١٣٧.
(٧) انظر: المصدر نفسه: ١٦٣.

ومن كان لا يروِي إلاَّ عن ثقة من الرواة، وروَى عمَّن دون ذلك:

ابن أبي ذِئب: ذكرهُ التَّهانوِي[1] فقال: «وكَذا كُلّ مَن روَى عنهُ ابن أبي ذِئب ثقة، إلا جَابِر البياضِي، قالهُ ابن معين وأَحمد بن صالِح كَذا في تهذيب التهذيب[2]. قلنا: وقال أبو داود: سمعتُ أحمد يقول في ابن أبي ذِئب: كانَ لا يُبالِي عمَّن يحدِّث[3]، ولم يذكرهُ السخاوي فيمَن لا يُحدِّث إلاَّ عن ثقة[4].

شُعبة بن الحجَّاج: روَى عن محمد بن عُبيد الله العَرْزَمِي، وجاءَ في ترجمتهِ[5] قول الإمام أحمد: «تركَ النَّاس حديثه، وقال ابن معين: لا يُكتَب حديثه، وقال الفَلاَّس: متروك»، وقال الذهبي[6] في بيان روايته عن الضعفاء والمتروكين: «إلاَّ أَنَّ شعبة لم يَروِ عنهُ للاحتِجاج بهِ، بَلْ يروِي عنهُ على سبيلِ التعجُّب»، قال ابن أبي حاتِم في ترجمة العَرْزَمِي: «روَى عنهُ الثورِي وشعبة على التعجُّب»[7]. وذكر ابن رجب الحنبلِي أَنَّ الثورِي إمام، إلاَّ أَنَّهُ كانَ يروِي عن الضعفاء، وكذلكَ ابن المُبارك من أَجَلِّ أَهل زمانه، إلاَّ أَنَّهُ يروِي عن الضعفاء[8].

وذكر السخاوي قول الثورِي في بيانِ مسلكه هذا: «إنِّي لأَروِي الحديث على ثلاثة أوجه: فللحُجَّة من رجلٍ، وللتَّوقُّف فيهِ من آخر، ولمحبةِ معرفة مذهب من لا أَعْتَدّ بحديثِهِ»[9].

---

(١) انظر: قواعد في علوم الحديث: ٢٢٢.
(٢) انظر: التهذيب لابن حجر: ٢٧١/٩.
(٣) انظر: المصدر نفسه: ٢٧١/٩.
(٤) انظر: فتح المغيث: ٢٩٣/١.
(٥) انظر: الميزان للذهبي: ٦٣٥/٣.
(٦) انظر: المصدر نفسه: ٦٣٥/٣.
(٧) انظر: الجرح والتعديل: ٢/٤.
(٨) انظر: شرح علل الترمذي: ١٨٥/١.
(٩) انظر: فتح المغيث: ٢٩٢/١.

مَالِك بن أَنس: فمِمَّن روَى عنهُ الإمام مَالِك بن أَنس وهو مُتَّفق على ضعفِهِ: «عبدالكَريم بن أبي المَخارِق». قال النَّسائِي: ما عندِي من التابعين أَنْبَل من مَالِك، ولا أَجلّ منهُ، ولا أَوْثق، ولا آمن على الحديث منهُ، ولا أَقلّ رواية عن الضُّعفاء، ما علمناهُ حدَّث عن متروك إلاَّ عبدالكَريم[1].

وقال الذهبي في ترجمة أبي المَخارِق مُعتذِراً عن روايةِ مَالِك عنهُ: «ولم يُخَرِّج مَالِك عنهُ حُكْماً، بَلْ ترغِيباً وفَضلاً»[2]. أي في الترغيب وفضائِل الأعمال، وليس في الأَحكام والعقائِد، ورواية مَالِك عن الضعفاء ومن دونهم هي في القِلَّة والنُّدْرَة.

وإضافة لما سَبق نقول: إنَّ هؤلاء الأئمة وغيرهم الذين وُصِفُوا بأَنَّهم لا يروون إلاَّ عن ثقة: لا يَلْزَم من ذلكَ أنَّهُ يروِي عن كُلِّ الثقات، ثمَّ لا يلزم ممَّا قال: أَنَّ كُلّ من روَى عنهُ هو عندهُ ثقة أَنْ يكون ثقة عند باقِي الحُفَّاظ، فقد يَخفَى عليهِ من حالِ شيخهِ ما يظهَر لغيرهِ، إلاَّ أَنَّهُ بكُلِّ حال كثير التَّحرِّي في نقد الرجال.

٢٢ ـ جرح الأَقران غير المُفَسَّر ومنهج الإمام أَحمد فيهِ: حذَّر العُلماء من جرحِ الأَقران في بعضِهم إذا لم يكنْ مُفسَّراً، ومُستنِداً إلى دليلِ وبرهانٍ[3]. قال إمامنا: «كُلُّ رجل ثَبَتَت عدالته، لم يُقبَل فيهِ تجرِيح حتى يَتَبَيَّن ذلكَ عليهِ بأمرٍ لا يحتمل غير جرحه»[4].

---

(١) انظر: التهذيب: لابن حجر: ٦/١٠.

(٢) الميزان: ٤٤٦/٢ ـ ٦٤٧.

(٣) انظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح: محمد بن علي بن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق قحطان الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢هـ، ص ٢٩١، طبقات الشافعية الكبرى: عبدالوهَّاب السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق محمود الطناحي، وعبدالفتاح الحلو، نشر عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٣هـ ١٨٨/١، الميزان ١١١/١، ٢٣٣/٢، ٣٥/٣، التهذيب ٨١/٨.

(٤) انظر: التهذيب لابن حجر: ٢٤١/٧.

وقال ابن عبدالبر: «لا يُقبَل قوْل بعضهم في بعض»[1].

فالجرح إذا صَدَرَ عن تعصُّبٍ أو عَداوةٍ أو تحَاسُدٍ أو اختِلافٍ في أَمرِ العقيدة كمسألة خلق القرآن أو قِدَمه، أو خلق أفعال العِباد، وكعقيدة الرَّفْض، أو التشيُّع لا يُقبَل. وقد نصَّ الإمام الشافعِي وغيره على كثيرٍ من هذهِ المسائلِ، فقال: «فأَمَّا من كان يَشتم على العَصبيَّة أو العَداوَة لنفسهِ، أو عَلى ادِّعائهِ أَنْ يكون مشتُوماً فَكافَأ بالشتمِ، فهذهِ العَداوَة لنفسهِ، وكُلّ هؤلاء تُرَدّ شهادته على العَداوَة»[2].

ومن أمثلة جرح الأَقران في الأقران: ما حَدَث بيْنَ الإمام أَحمد وصاحبه الحُسَين بن علي الكَرَابيسِي أحد الأئِمة، ذكرَ ذلكَ ابن عبدالبر في ترجمة الكَرَابيسِي بعدَ أَنْ أَثنَى عَلى عِلمهِ وإتقانِهِ قال: «وكانتْ بَينهُ وبَين أَحمد صَدَاقَة وكِيدة، فلمَّا خالفهُ في القُرآنِ ـ أي فتنة القول بخلق القرآن ـ عادَتْ تلكَ الصَدَاقَة عداوَة، فكانَ كُلّ واحِد منهما يَطْعَن على صاحبِهِ»[3].

وذكرَ ابن عبدالبر أيضاً كلام جماعة من الأَقران في بعض، إِلى أَن انتهَى إِلى كلام ابن معين في الشافعِي وقال: إِنَّه مِمَّن نَقِمَ على ابن معين وعيب بهِ، وذكرَ قول الإِمام أَحمد بن حنبل: «من أَينَ يَعرِف يحيى بن معين الشافعِي؟ هو لا يَعْرِفه، ولا يَعْرِف ما يقوله الشافعِي، ومَنْ جَهلَ شيئاً عاداه»[4].

وقد تكلَّم الإِمام مَالِك في سَعْد بن إِبراهيم وترَكَ الرواية عنهُ، وهو

(١) جامع بيان العلم وفضله: يوسف بن عبدالبر القرطبي (ت٤٦٣هـ): ١٩٢/٢، دار الكتب الحديثة بعابدين، مصر، (بدون تاريخ).

(٢) الأم: محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ): ٢٢٢/٦ ـ ٢٢٣، دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان ـ بيروت، ط٢، ١٩٧٣م.

(٣) الانتقاء من فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: ١٠٦.

(٤) انظر: ما قاله ابن معين في الشافعي في كتاب جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر: ١٥٠/٢.

ثقة مُجمَع على صِدقِهِ، فالساجِي قال فيهِ: ثقة أَجمعَ أَهل العِلم على صِدقِهِ والرواية عنهُ إلاَّ مَالِكاً[1]، ويُقال: إِنَّ سَعْداً وَعَظَ مَالِكاً فوَجَدَ عليهِ، فلم يروِ عنهُ، قال الإِمام أحمد: سَعْدٌ ثقة، فقيل لهُ: إِنَّ مَالِكاً لا يُحدِّث عنهُ، فقال: من يَلْتَفِت إِلى هذا؟ سَعْدٌ ثقة رجل صالِح[2].

وتكلَّم ابن أبي ذِئب في الإِمام مَالِك، قال أحمد بن حنبل: «قالوا لابن أبي ذِئب: إِنَّ مَالِكاً يقول: «ليسَ البيِّعَان بالخَيار». فقال ابن أبي ذِئب: هذا خَير مُوَطَّأ في المدينة ـ أي مُتَّبَع ثابت معمول بهِ في المدينة ـ وكان مَالِك يقول: «ليسَ البيِّعَان بالخَيار». قال ابن أبي ذِئب: يُستتاب مَالِك، فإِنْ تابَ وإِلاَّ ضُرِبَتْ عُنقهُ»[3].

هذه الأَمثلة وغيرها من الجرح المردود دعت النُّقاد إِلى البحثِ عن أَسبابِ الجرح، ولا سِيما إِنْ كانَ النَاقِد قد انفرَد بهِ، ولو كانَ من الأَئمة فردُوا ما حصلَ بين الأَقران.

٢٣ ـ تركه الرواية عمَّن كان من أَهلِ المجونِ والغِناءِ ومن يَسْتخف بالحديث: ففي ترجمة عبدالمَلِك بن عبدالعَزيز بن المَاجشون صاحِب الإِمام مَالِك، سُئل أحمد عنهُ، فقال: هو كَذا وكَذا، ومن يأخذ عنه؟![4]، وقال:

---

(١) انظر: التهذيب: ٤٠٣/٣، وانظر: نحوه في سؤالات أبي داود: ١٤٥.

(٢) انظر: المصدرين السابقين.

(٣) انظر: العلل رواية عبدالله: ١٩٣/١. وحديث: **«البيعان بالخيار»** ثابت في الصحيحين: فأخرجه البخاري في صحيحه: ٧٤٣/٢، (٣٩) كتاب البيوع، (٤٤) باب البَيِّعان بالخيار ما لم يتفرَّقا، ح ٢٠٠٤، وأخرجه مسلم في صحيحه: ١١٦٤/٣، (٢٠) كتاب البيوع، (١١) باب الصدق في البيع والبيان ح ١٥٣٢. من طريق شعبة، عن قتادَة، عن أبي الخليل، عن عبدالله بن الحارِث، عن حَكيم بن حِزام، عن النَّبي ﷺ قال: **«البَيِّعانِ بالخَيار ما لم يتفرَّقا، فإِنْ صَدَقَا وبَيَّنا، بُورِك لهما في بيعِهما، وإِنْ كَتَمَا وكَذَبَا مُحِقَت بركة بَيعِهما».**

(٤) انظر: الميزان للذهبي: ٦٥٨/٢.

قَدِمَ علينا ومعه من يُغنيه[1]، وفي رواية قيل لأحمد: إنَّ عبدالمَلِك بن المَاجشون يقول في سند كَذا، قال: من عبدالمَلِك؟! عبدالمَلِك من أهلِ العِلم؟! مَنْ يأخذ من عبدالمَلِك؟![2].

وقال في عَلِي بن ثابت: كانَ أَخفّ النَّاس، كانَ يُضحِك الإِنسان، يُحدِّث ببعضِ الحديث، ثمَّ يقْطَعهُ، ويَجيء بآخرِهِ[3].

٢٤ ـ روايته عن شيخ وهو حَيّ توثيق منهُ لشيخهِ: قال عبدالله: كانَ أَبي إذا رَضِي عن إنسان وكانَ عندهُ ثقة، حدَّث عنهُ وهو حَيّ، فحَدَّثَنا عن الحَكَم بن موسى، وعن هَيْثَم بن خارِجة، وأبي الأَحْوَص، وخَلَف «ابن الوَليد العَتَكِي»، وشُجاع «ابن الوَليد بن قَيْس»: وهُم أَحياء[4].

٢٥ ـ عدم اقتصاره على بيانِ أحوال الرجال رجلاً رجلاً، بَلْ رُبَّمَا تجاوَزَ ذلكَ إلى تناول أَصحاب الراوي، أو حديث أَهل بلد، ومنه قوله: أهل الكوفة ليس لحديثِهم نُور، يذكرون الأخبار[5].

وقال: قال عبدالرحمٰن بن مهدي: قلتُ لابن المُبارك: أَهل الكوفة ليسَ يُبصرون الحديث، فقال: كيف؟! ثُمَّ لَقيتهُ بعد ذلكَ، فقال لِي: وجدتُ الأَمر على ما قلت، قال أَحمد: كانوا يسألونهُ عن رأي حمَّاد والزُّهرِي، وأَحاديث الصِّغار[6].

وقال أيضاً في أَهل البصرة: ما رأيتُ قوماً سُود الرؤوس في هذا الشَّأن مثل أَهل البصرة، يعنِي الحديث والأَلفاظ، كأَنَّهم تعلَّموه من شعبة[7].

---

(١) انظر: التهذيب لابن حجر: ٣٦٢/٦.
(٢) انظر: المصدر نفسه: ٣٦٢/٦.
(٣) انظر: سؤالات أبي داود: ٣٢١.
(٤) انظر: العلل رواية عبدالله: ٣٠١/١.
(٥) انظر: سؤالات أبي داود: ١٤١.
(٦) انظر: المصدر نفسه: ١٤٢.
(٧) انظر: المصدر السابق: ١٤٠.

وفيه مدح لأَهلِ البصرة ولشيخهم شعبة، لمَا وُجِدَ فيهم من الدِّقَّة والتحرِّي في تحمُّل الحديث وأدائه.

٢٦ ـ بيانه غَريب ألفاظ الحديث: وغريب الحديث: هو ما وقعَ في متنِ الحديثِ من لفظَةٍ غامضةٍ بعيدة عن الفَهْم لِقلَّة استعمالها[١]. وهو فنّ يَصْعُب الخَوْض فيهِ ويتعيَّن التحرِّي، وتقوَى الله في تفسيرِ كلام النَّبي ﷺ كانَ السَّلف يتثبتون فيهِ أشدّ التثبت[٢]، فقد سئل الإمام أحمد عن غريب حديثٍ، فقال: سَلُوا بعض أصحاب الغرِيب، فإِنِّي أَكرَه أَنْ أتكلَّم في قولِ رسول الله ﷺ بالظنّ فأُخْطِىء[٣]. وهذا دليل على كمالِ وَرَع وتقوَى الإمام أحمد. ومع ورعهِ الشديد إلاَّ أَنَّهُ كانَ يُبيِّن غرِيب أَلفاظ بعض الأَحاديث التي يتعيَّن معرفتها، ومثاله: قال عبدالله: سمعتُ أبي يقول: حِلّ وبِلّ: حلال ومحلل[٤].

وسئل عن معنى الحافِر، والنَّصل، والخُفّ، فقال: الحافِر: الخَيْل، والنَّصل: السَّهْم، والخُفّ: البَعِير[٥].

ومن أشهر المصنفات في هذا الفنّ: «غريب الحديث» لحمد بن محمد الخطابي، غرِيب الحديث: لأبي عُبيد القاسِم بن سَلام، «غريب الحديث» لأبي إسحاق الحربي، «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري، «النهاية في غرِيبِ الحديث والأثر» لابن الأثير وهو أَجْوَد كُتب الغريب.

---

(١) انظر: علوم الحديث: عثمان بن عبدالرحمن الشَّهرزوري «ابن الصلاح» (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٤١٨هـ، ص ٢٧٢، تدريب الراوي للسيوطي: ٦٣٧/٢.
(٢) انظر: التقريب بشرح التدريب للنووي: ٦٣٧/٢.
(٣) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ٤١٣.
(٤) انظر: العلل رواية عبدالله: ١٨٦٤/١.
(٥) انظر: المصدر نفسه: ١٢٧٩/١. ولمزيد من الشواهد في بيانه وتفسيره غريب الحديث، انظر: العلل رواية عبدالله: ١٣٥٣/١، ١٢٢٧/٢، ١٨٨٧.

٢٧ ـ منهجه في الفتوَى: ذكرَ ابن القيم الأُصول التي بَنَى عليها الإمام أحمد فتاواه، وهي: أولها: النصوص من الكتاب والسُّنَّة. ثانيها: فتاوَى الصحابة. ثالثها: الاختيار من أقوالِهم عند اختلافهم. رابعها: الأَخذ بالضعيفِ والمُرسَل إِذا لم يكنْ في البابِ شيء يدفعه[١].

فالمُتصِل مُقدَّم عند الإمام أحمد على المُرسَل سَواء أكان المُتصِل مرفوعاً، أم موقوفاً، أم مقطوعاً، فإِذا لم يُوجد المُتصِل أخذَ الإِمام أحمد بالمُرسَل، كما يأخذ بالضعيف إِذا اعتُضِد بآخر[٢].

والمُراد بالضعيف عند الإِمام أحمد: الضعيف ضعفاً يَسيراً، لا الباطِل، ولا ما في رواته مُتَّهَم. والإِمام أَحمد لم يُقَسِّم الحديث إِلى صحيح، وحَسَن، وضعيف، بَلْ قسَّمهُ إِلى قِسميْن: صحيح وضعيف. وقد حَكَى هذا عنهُ ابن تيمية وابن القيم، وهما من أَعرَف الناس وأَدرَى بأُصولِ الإمام أحمد[٣]. والله أعلم.

٢٨ ـ إِجماله عدداً من الرواة في الحُكم؛ ومثاله: سئل عن زائِدة وزُهير؟ قال: هؤلاء سفيان وشعبة وزائِدة وزُهير هؤلاء الثقات[٤]. وقال: الشَّيبانِي، ومُطَرِّف، وحُصَين هؤلاء الثقات[٥]. وقال: سعيد بن

(١) انظر: إعلام الموقعين: ٢٩/١.

(٢) انظر: العدة في أُصول الفقه: محمد بن الحسين بن أبي يعلى (ت ٦٢٥ هـ)، تحقيق: أحمد بن علي المباركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠ هـ ٩٤٣/٣، المُسوَّدة لآل تيمية: ٢٧٤.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية: جمع وترتيب عبدالرحمٰن الحنبلي، طبعة الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين: ٢٥/١٨، إعلام الموقعين: ٣١/١، توثيق السنة في القرن الثاني، أسسه واتجاهاته: رفعت فوزي عبد المطلب ط١، ١٤٠٠ هـ، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧.

(٤) انظر: العلل رواية المرُّوذي وغيره: ٣٠٤.

(٥) انظر: سؤالات أبي داود: ٣٦٢، والشَّيباني: هو سُليمان بن أبي سُليمان، وحُصَيْن: هو ابن عبدالرحمٰن السُّلمِي.

عبدالعَزيز فوق صَفوَان بن عمرو، وسعيد فوق حَرِيز بن عثمان الرَّحبِي، وحَرِيز فوق صَفوَان، وسئل عن الأَوزاعِي قال: هؤلاء كُلّهم ثقات، وعبدالرحمٰن بن يَزيد بن جابِر معهم[1].

وقال: مهدي بن ميمون، وسَلام بن مِسكِين، وأبو الأَشهَب وحَوْشَب بن عقيل كُلّهم من الثقات[2].

٢٩ ـ **استعماله الأَساليب البلاغِية واشتقاق ذلك من أسمائِهم**: ومنه قوله في ثَابِت البُنانِي: ثَابِت أَثبت من قتادَة[3]، وقال مرَّة: ثَابِت ثبت في الحديث[4].

وهكذا نرى مدى اهتمام الإمام أَحمد بتتبع أَخبار الرُّواة، ودراسة أَحوالهم لمعرفة من تُقبَل منهم روايته ومن تُرَد، وخوضه غمار هذا الفنّ بما آتاه الله من علم وفِطنة، وبما بذلهُ من جهد ورحلة، حتى صار ناقداً للحديث وعلله، وأَهْلاً بتفنيد الرجال وتتبع أحوالهم على تباين الزَّمان، وتباعد الأوطان، فصدرت أَحكامه فيهم بلسانِ النَّاقد البصير، والعادل الأَمين، دون تعصُّب أو هوى.

وختاماً نُقِرُّ بأن الكشف عن ميزات منهج إمامنا يحتاج إلى دراسة أوسع، فهناك جوانب لم نتطرق إليها التزاماً بشروط المجلات العلمية من حيث حجم البحوث.

وأَقوال إمامنا المجموعة في كتبه ومؤلفاته، والمُتناثرة في بطونِ الكُتب، لأكبر دليل على طولِ باعه، ورسوخ قدمه في هذا العِلمِ رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة.

(١) انظر: العلل رواية عبدالله: ٢٤٤٦/١.
(٢) انظر: المصدر نفسه: ٢٩١/١.
(٣) انظر: الميزان للذهبي: ٣٦٣/١.
(٤) انظر: : سير أعلام النبلاء له: ٢٢١/٥.

المصادر والمراجع

- **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**: محمد بن عبدالرحمن السَّخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: فرانز روزنثال، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **الأم**: محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٩٧٣م.
- **الانتقاء بفضائل الأئِمة الثلاثة الفقهاء: مالك، والشافعي، وأبي حنيفة**: يوسف بن عبدالله بن عبدالبر القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون تاريخ).
- **الأنساب**: عبدالكريم بن محمد التميمي السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، تقديم: عبدالله عمر البارودي، دار الحنان، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- **تاريخ بغداد**: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، مطبعة السعادة بمصر، ١٤٣٩هـ.
- **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**: جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ط ٢، ١٣٩٢هـ.
- **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئِمة الأربعة**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، (بدون تاريخ).
- **تقدمة الجرح والتعديل**: عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٧١هـ، وهو المجلد الأول من الجرح والتعديل.
- **تهذيب التهذيب**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: يوسف بن عبدالرحمن المزِّي (ت ٧٤٢هـ) تحقيق: بشَّار عوَّاد معروف، مؤسسة الرسالة، ط ٦، ١٤١٥هـ.
- **توثيق السنة في القرن الثاني الهجري، أُسسه واتجاهاته**: رفعت فوزي عبد المُطلب، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٣٦٦هـ.
- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٢هـ.



- **جامع بيان العِلم وفضله**: يوسف بن عبدالبر القُرطبي (ت٤٦٣ هـ)، تقديم: عبدالكريم الخطيب، دار الكتب الحديثة بعابدين، مصر (بدون تاريخ).
- **الجرح والتعديل**: عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرّازي (ت٣٢٧هـ): ٢/٢٣، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٧١هـ.
- **خصائص المُسند**: أبو موسى المديني، المطبوع في أول المسند من طبعة أحمد شاكر، مطبعة السعادة، ١٣٤٧هـ.
- **ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل**: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب وبيروت، ط١ ، ١٤٠٠هـ.
- **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**: تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١ ، ١٤١٤هـ.
- **السُنن الكُبرى**: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ) وفي ذيله الجوهر النقي: علاء الدين بن علي بن عثمان الشهير بـ«ابن التركماني» (ت٧٤٥هـ)، دار الفكر، (بدون تاريخ).
- **سِير أعلام النُبلاء**: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ، ١٤٠٢هـ.
- **شرح علل الترمذي**: عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، ط١ ، ١٣٩٨هـ.
- **صحيح البخاري**: محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، ضبط وترقيم: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- **صحيح مُسلم**: مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، ط١ ، ١٣٧٤هـ.
- **طبقات الحنابلة**: محمد بن عبد الحسين بن أبي يعلى (ت٥٢٦هـ)، دار المعرفة، بيروت - لبنان، (بدون تاريخ).
- **طبقات الشافعية الكبرى**: عبدالوهّاب السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبدالفتاح محمد الحلو، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط١ ، ١٣٨٣هـ.
- **العدة في أُصول الفقه**: محمد بن الحسين بن أبي يعلى (ت٦٢٥هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد بن علي بن سير المباركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ، ١٤٠٠هـ.
- **العلل المُفرد**: محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد شاكر وغيره، المكتبة الإسلامية، في آخر كتاب سنن الترمذي.

- **العلل ومعرفة الرجال**: أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، رواية المروذي وغيره، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباي ـ الهند، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- **العلل ومعرفة الرجال**: أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، رواية ابنه عبدالله، تعليق: طلعت قوج، وإبراهيم أوغلي، المكتبة الإسلامية، استانبول ـ تركيا، ١٩٨٧م.
- **علوم الحديث**: عثمان بن عبدالرحمٰن الشَّهرزوري المعروف بـ«ابن الصلاح» (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ.
- **فتح المُغيث شرح ألفية الحديث**: محمد بن عبدالرحمٰن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، شرح وتحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، مكة، ط ٢، ١٤٢٢هـ.
- **الفهرست: معجم الخريطة التاريخية للممالك الإسلامية**: أمين واصف بيك، تحقيق: أحمد زكي باشا، دار الطباعة الأهلية، القاهرة، ١٣٥٢هـ.
- **قواعد في علوم الحديث**: ظفر أحمد العثماني التهانوي (ت ١٣٩٤هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب وبيروت، ط٣، ١٣٩٢هـ.
- **القَول المُسدَّد في الذَّبِّ عن مُسند الإمام أحمد**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط ٣، ١٤٠٠هـ.
- **الكامل في ضعفاء الرجال**: عبدالله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ.
- **الكفاية في علم الرواية**: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدرأباد، ١٣٥٧هـ.
- **الكفاية في علم الرواية**: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ١٣٥٧هـ.
- **لسان العرب**: محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، حققه نخبة من الأساتذة بدار المعارف وهم: عبدالله علي الكبير، محمد أحمد عبدالله، وهاشم محمد الشاذلي، (بدون تاريخ).
- **لسان الميزان**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعلمي للطباعة، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ.
- **المُتكلِّمون في الرجال**: محمد بن عبدالرحمٰن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب وبيروت، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- **المَجروحين من المُحدِّثين والضعفاء والمتروكين**: محمد بن حبان التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب، ط ١، ١٣٩٦هـ.

- مَجمَع الزَّوائِد ومَنبع الفوائِد: علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، نشر مكتبة القدس، ١٣٥٢هـ.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب: عبدالرحمٰن الحنبلي، طبعة الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفيين.
- مسائل أحمد برواية ابن هانيء: إسحاق بن إبراهيم (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- مسائل أحمد برواية ابنه صالح (ت٢٦٦هـ): تحقيق: فضل الرحمن ابن محمد، الدار العلمية بالهند، ط١، ١٤٠٨هـ.
- المُسَوَّدَة في أُصول الفقه: تصنيف ثلاثة من أئمة آل تيمية: مجد الدِّين أبو البركات عبدالسلام (ت٦٥٢هـ)، وابنه عبدالحليم، وحفيده أحمد (ت٧٢٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، (بدون تاريخ).
- المُصنَّف: عبدالرَّزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- معجم البلدان: ياقوت بن عبدالله الحموي (ت٦٢٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
- المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري: إشراف العماد مصطفى طلاس، مركز الدراسات العسكرية، ط١، ١٩٩٢م.
- معرفة علوم الحديث: محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ط٢، ١٣٩٧هـ.
- المُغني في الضعفاء: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: نور الدِّين عتر، مطبعة البلاغة، ١٣٩١هـ.
- مناقب الإمام أحمد: عبدالرحمٰن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبدالرحمٰن التركي، ط١، مكتبة الخانجي بمصر، ١٤٠٥هـ.
- المنهج الأَحمد: عبدالرحمٰن بن محمد العليمي (ت٩٢٨هـ)، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣هـ.
- منهاج السُّنَّة النَّبوية في نقض كلام الشيعة والقَدَرية: أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ١٤٠٦هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى الحلبي، ١٣٨٢هـ.
- هدي الساري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.